الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية:العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

" مجاهر رائد " **و** **"صدراتي سمير"**

تحت عنوان:

واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.د. صافا محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
أ.د. ساعد محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**مشرفا ومقررا**
د. زيتوني هوارية	**أستاذ محاضر –أ-**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024-2025

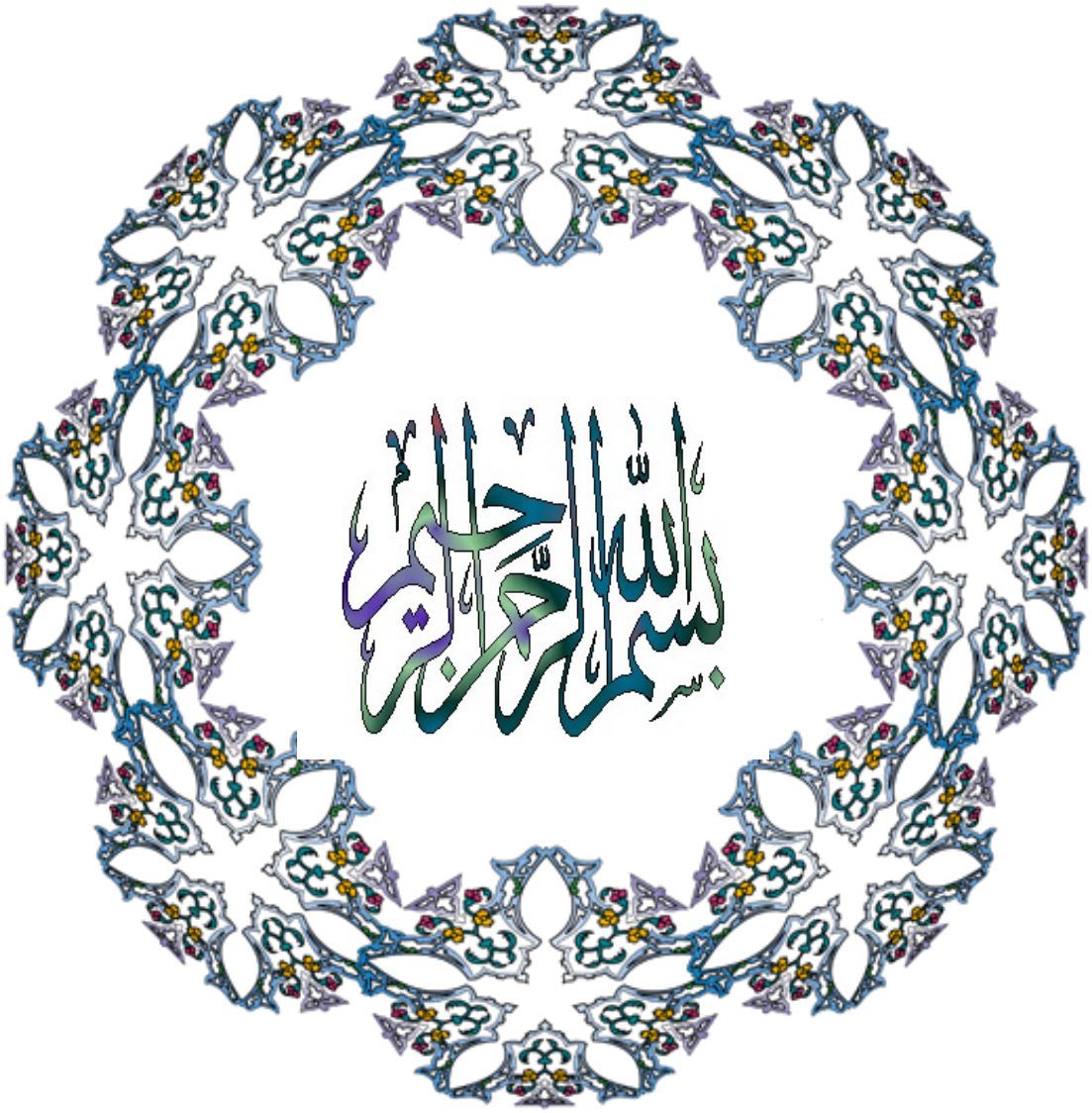
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله أهل الحمد والثناء والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى االله عليه
وسلم وعلى آله وصحبه وسلم
نشكر الله سبحانه وتعالى على إحسانه وتوفيقه لنا وعلى ما أسداه إلينا من نعم
لا تعد ولا تحصى
والشكر موصول إلى المشرف الأستاذ "ساعد محمد" على ما قدمه لنا من
نصح وتوجيه وإرشاد
كما نشكر لجنة المناقشة لتكبدها عناء قراءة هذا البحث وقبولها مناقشته.
كما يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم
بمساعدتنا وتوجيهنا وإرشادنا خاصة الأساتذة المختصين في مجال الاقتصاد
والذين أناروا علينا بمعلومات قيمة
وإلى الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات والنصائح
وفي الأخير نتمنى أن يتقبل الله منا هذا العمل.

إهـــداء

الحمد الله على منه وعونه لإنهاء هذا البحث
إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله
إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى
إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة
إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديمه للعلم
إلى مدرستي
"الأولى في الحياة "أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره
إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان
إلى التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد
وكانت دعواها لي بالتوفيق
أمي أعز ملاك على القلب والعين" جزاها الله عني خير الجزاء في "
الدارين
إليهما أهدي هذا العمل المتواضع الذي أدخل على قلبيهما شيئا من
السعادة.
إلى من رزقت بهم سندا
إلى الذين تقاسموا معي عبء الحياة
إلى كل هؤلاء أهدي عملي

مجاهر رائد

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا وهدانا إلى ما كنا نطمح إليه ونشكره على فضله فهو المعان والمستعان، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد.

_أهدي ثمرة هذا الجهد لأهل العطاء.

_إلى من وضع الله الجنة تحت أقدامها إلى قرة عيني وأملي في الحياة، إلى من كانت دعواتها تنير طريقي أمي الغالية أطال في عمرها.

_إلى جوهر قلبي، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى رمز الاحترام والتقدير والعطاء أبي الحبيب أرجو من الله أن يمد في عمرك.

الى زوجتي الغالية وابنائي وبناتي الاحباء

_إلى من كانوا نعم السند والعون إلى بهجة عمري إخوتي وأخواتي.

_إلى كل من أحبني بإخلاص وتمنى لي الخير إلى كل هؤلاء أهديكم هذا الجهد.

صدراتي سمير

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة
شكر وتقدير
إهداء
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال البيانية
مقدمة .....أ ب ج د ه

الفصل الأول: ماهية حول الذكاء الاقتصادي

تمهيد 7
المبحث الأول: أساسيات الذكاء الاقتصادي..... 8
المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاقتصادي..... 8
المطلب الثاني: التطور التاريخي الذكاء الاقتصادي..... 9
المطلب الثالث: خصائص الذكاء الاقتصادي وأهميته وأهدافه..... 12
المبحث الثاني: جوانب الذكاء الاقتصادي..... 15
المطلب الأول: وظائف ووسائل الذكاء الاقتصادي..... 15
المطلب الثاني: أعوان ومراحل الذكاء الاقتصادي 18
المطلب الثالث: أشكال الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية..... 21
المبحث الثالث: أدوات وآليات صنع المعلومات..... 23
المطلب الأول: نظام المعلومات 23
المطلب الثاني: اليقظة الإستراتيجية..... 27
المطلب الثالث: الرصد الإستراتيجي 32
خلاصة الفصل..... 36
الفصل الثاني: واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر وبعض التجارب الدولية
تمهيد 39
المبحث الأول: تجارب بعض الدول في تطبيق الذكاء الاقتصادي..... 40
المطلب الأول: التجربة اليابانية والأمريكية في تطبيق الذكاء الاقتصادي 40
المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في تطبيق الذكاء الاقتصادي..... 48
المطلب الثالث: تجارب بعض دول العربية في تطبيق الذكاء الاقتصادي 50
المبحث الثاني: واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر 54
المطلب الأول: مجالات استخدام المعلومات..... 54
المطلب الثاني: تجربة الجزائر في مجال الذكاء الاقتصادي 55
المبحث الثالث: مقومات ومعيقات الذكاء الاقتصادي 67
المطلب الأول: مقومات الذكاء الاقتصادي..... 67

المطلب الثاني: معيقات الذكاء الاقتصادي 71
المطلب الثالث: مقومات التقدم في مجال الذكاء الاقتصادي..... 73
خلاصة الفصل 75
خاتمة 77
قائمة المصادر والمراجع 81

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي:	11
2-1	مصطلحات الرصد الإستراتيجي	33
1-2	تطور المنتوجات النفطية والغازية	54
2-2	تطور معدلات النمو القطاعية (بالنسبة المئوية)	55
3-2	وضعية المشاريع الاستثمارية المسجلة من قبل المتعاملين الأجانب	57
4-2	عدد المرضى المزمنين حاملي بطاقة شيفا (2021-السداسي الأول من سنة 2023)	64
5-2	البيئة في الجزائر خلال الفترة (2019-2023)	65

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	وظائف اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي	16
2-1	مراحل الذكاء الاقتصادي من تحديد المعلومة إلى اتخاذ القرار	21
3-1	عناصر أنواع اليقظة الإستراتيجية	30
4-1	العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي	31
1-2	الذكاء الاقتصادي في اليابان	41
2-2	النموذج الأمريكي للذكاء الاقتصادي	46
3-2	النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي	48
4-2	نتائج التعليم خلال سنوات من 2019-2023	60
5-2	عدد الأطباء المتخصصين بين سنتي 2019 و2022	62

مقدّمة

يعد الذكاء الاقتصـــادي من أبرز المفاهيم والمقاربات الحديثة في ميدان إدارة الأعمال الدولية. ويرجع ذلك بالأســـاس إلى الدور الذي يلعبه ســـواء كان دفاعيا في حماية إرث المؤســـســـات الاقتصـــادية والدول المتواجدة به، أو هجوميا من خلال اســـتخدام المعلومات والمعارف المحزنة لديها. وقد أصـبح الذكاء الاقتصـادي نظاما مهما في التعامل مع متغيرات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للمؤســـســـات الاقتصـــادية وأداة فعالة في تقليل مجالات عدم اليقين، وعاملا مساعدا في اتخاذ القرارات وتطور واستمرارية المؤسسات الاقتصادية.

من هنا ظهر اهتمام الجزائر وبلدان نامية أخرى بأســـاليب الإدارة الذكية مســـتغلة في ذلك المزايا التي تقدمها تكنولوجيات الإعلام والاتصـــال والأدوات المعرفية الحديثة مســـتفيدة من نماذج عالمية.

بالفعل، إنشـاء نظام ذكاء اقتصـادي سـيسـاعد في معالجة وبث المعلومات الحسـاسـة والمفيدة لمختلف الفاعلين الاقتصـــاديين ســـواء على صـــعيد الســـوق الجزائرية أو الأســـواق الدولية. بطبيعة الحال الغرض من ذلك هو خدمة وتطوير اقتصـــاد الجزائر وتنويع صـــادراته التي تهيمن عليها إلى اليوم مواد أولية أغلبها نفط وغاز.

ومنه أصبح حتما على المؤسسة تبني مفهوم الذكاء الاقتصادي الذي يأخذ أبعاد كبيرة، وأهمية كبرى في وقتنا الحالي من جهة حماية معرفة المؤســـســـة ومن جهة أخرى التأثير في محيطها، وكذا مراقبة والتنبؤ بالتغيرات الحاصـلة في محيطها الكلي والتنافســي وهذا ما يتيح للمؤسسة تجنب الوقوع في أزمات استراتيجية قد تحدث نتيجة لغفلة المؤسسة عن التطورات الحاصلة في بيئتها وعدم معرفتها لآخر التطورات خاصة منها التكنولوجية والتنافسية.

1-الإشكالية:

من هذا المنطلق وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المفاهيم أساسية المتعلقة بالذكاء الاقتصادي؟
- ما هي العوامل التي أدت إلى ظهور الذكاء الاقتصادي؟
- ما هي الفوائد التي تعود على الدولة عند ممارسة الذكاء الاقتصادي؟
- ما وقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر؟ وما هي الجهود المبذولة من طرف الدولة؟

2- الفرضيات:

الفرضية الأولى: الذكاء الاقتصادي هو مصطلح حديث النشأة.

الفرضـــية الثانية: تجربة الجزائر في مجال تطبيق الذكاء الاقتصـــادي عرفت إخفاقات في العديد من المجالات.

3- أهمية الدراسة:

- يســمح هذا البحث بالتعريف بالذكاء الاقتصـــادي ومختلف جوانبه ســواء عل المســتوى النظري أو التطبيقي، تبيان واقعه الحقيقي على مســتوى المؤســســات الجزائرية ومدى ثقافة عمالها في هذا المجال، ودرجة تقبله والعمل به؛
- توضيح وكشف الغطاء عن مصطلحات جديدة، خاصة وأن الموضوع يعتبر حديث نوعا ما، مما يفيد الطالب في دراساته والمؤسسة في عملها؛

4- أهداف الدراسة:

- إلقاء الضـوء على منهج الذكاء الاقتصـادي كمفهوم فرض نفسـه جراء التغيرات السـريعة في المحيط التنافسي للمؤسسات؛
- معرفة تطلعات الدولة الجزائرية في مجال الذكاء الاقتصادي؛

5- أسباب اختيار الموضوع:

لا يخلو أي موضـوع من دوافع تحوز رغبة الباحث وتجعله يتمسـك بموضـوع بحثه، فموضوع الدراسة الذي اخترناه ليس وليد الصدفة، وإنما هو مجموعة دوافع يمكننا تلخيصها فيما يلي:

أ- دوافع ذاتية: إن هذا الموضـوع سبق وأن درسته بعض الدراسـات السـابقة، لكن ما جعلنا نكمله في شـكل موضـوع جامع بين التطور التاريخي لذكاء الاقتصـادي، وواقع الجزائر في تطبيقه، وهو ما يعتبر حافزا لتقديم هذا النوع من الدراسة.

ب- دوافع موضــوعية: تعيش المؤســســة اليوم في بيئة شــرســة، وهو ما له من تأثير على أهدافها، وبما أن الذكاء الاقتصادي هو الوسيلة التسييرية الحديثة التي ظهرت فإنه بدون شك أن هذا النظام المعاصر له تأثيرات على المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير، وهو وما أردنا إثباته من خلال هذه الدراســة وإســقاطها بالأخص على ســياســة الجزائر المتبعة في الذكاء الاقتصادي في مختلف المجالات.

6- المنهج المتبع:

لمعالجة هذا الموضوع وفق أطر منهجية محددة تساهم في إثبات صحة الفرضيات من عدمها وتحقيقا للأهداف السابقة الذكر اتبعنا المنهج الوصفي وذلك بعرض المفاهيم التي تمس الذكاء الاقتصادي في الفصل الأول، أما في الفصل الثاني اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لبعض النماذج العربية والدولية في تنبي نظام الذكاء الاقتصادي، والتطرق إلى بعض الإحصائيات الخاصة بسياسة الجزائر المتبعة في تطبيق واقع الذكاء الاقتصادي على مستوى مختلف مؤسساتها.

7- حدود الدراسة:

أ- البعد الموضوعي: يتناول موضوع بحثنا واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر

ب- البعد الزماني: ارتبطت دراستنا بمدة زمنية معينة 2001-2003.

ج- البعد المكاني: تطرقنا في دراستنا بالأخذ بعين الاعتبار بتجارب الدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وفرنسا

إضافة الى تجارب بعض البلدان العربية كمصر و تونس

8- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: "دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية " أطروحة دكتوراه، 2015- 2016 لمغمولي نسرين

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مبادئ الذكاء الاقتصادي الذي أصبح أحد الخيارات الذي يزيد إن لم يكن بإمكانه الحفاظ على البقاء والتفوق والقدرة على المنافسة، التوقيع على الدراسة لصالح الأقلية الجزائرية في ضم المؤخرات الجديدة باللجوء إلى إحدى الشركات الحديثة النشأة والامتداد في نظام الذكاء الاقتصادي الذي يعد الاختيار الرئيسي للوحدة الاقتصادية عبر تطوير المنتجات والخدمات، وذلك من خلال دراسة الدراسات الاقتصادية الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات, حيث توصلت إلى نتائج قوية بوجود علاقة ارتباط قوية جداً وعلاقة تأثير بسيطة بين معايير نظام الذكاء الاقتصادي (منع النقص في الذكاء) وقوة التأثير والتأثير.

كما أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند المستوى 5% بين استجابات البحوث على رفع مستوى الذكاء، كان تعزيزا للتغيرات المؤسسية والشخصية (الجنس، العمر، الدراسة). (المنصب الوظيفي والسنوات الأقدمية).

ما يميز دراستنا عن هاته الدراسة هو أن الدراسة السابقة تحدثت عن الذكاء الاقتصادي كخيار يزيد للبقاء على المنافسة، ودراستنا تحدثت عن الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

الدراسة الثانية: "الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الاستراتيجية ودورها في صناعة مؤسسة تنافسية" أطروحة دكتوراه، 2016-2017 لبتغة صونية

هدفت الباحثة خلال هذه الدراسة إلى محاولة التعريف بالتحديات الاستراتيجية التي تستهدفها المؤسسة الاقتصادية، والتأكيد على أن المعلومة الاستراتيجية في حد ذاتها تتطور كركيزة هامة، كما هدفت الى التركيز على ممارسة التقنيات الحقيقية والذكاء الاقتصادي في إيجاد المؤسسات الاقتصادية التي تم تحديدها، ومدى معرفة وعي اتخاذ هذه المبادرة الحديثة الإدارية الحديثة كآلية للتحكم في الرؤية الاستراتيجية.

وتوصلت الدراسة بعد تطبيقها ميدانيا إلى رؤية واضحة للمنظمات الاقتصادية، وإلى مستوى اهتمامها بالمؤسسات الاقتصادية ودراسة التحديات الاستراتيجية وتحليلها، ويمكن اعتبارها مقبولة، الا انها لا تعرف حقيقة مفهوم الذكاء الاقتصادي وأهمية ممارسته كأسلوب إداري متكلم ضمن الاستراتيجية العامة، ولاحظت الدراسة أن هناك علاقة بين التطبيق وممارسة التقنيات الجمالية الرائعة بالتأكيد السيطرة على السمعة الاستراتيجية، الأمر الذي اظهر وجود علاقة بين السيطرة في القيمة الاستراتيجية ومسألة صناعة المستهلكين، لختم الدراسة ضمن الاقتراحات المتوافقة وآلية بحثية مستقبلية.

ما يميز دراستنا عن هاته الدراسة هو أن الدراسة السابقة تحدثت عن التحديات الاستراتيجية التي تستهدفها المؤسسات الاقتصادية، مع التأكيد على المعلومات الاستراتيجية ودراستي تحدثت عن الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

وعلى خلاف العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل عام أو نظري بحت، سعت هذه الدراسة إلى الربط بين الجانب النظري والتطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر وتحليل السياسات المتبعة في تطبيق الذكاء الاقتصادي على مستوى مختلف المؤسسات الجزائرية وتأثيرها المباشر وغير المباشر على النمو الاقتصادي.

9- هيكل الدراسة:

تم تقسيم المذكرة إلى فصلين:

الفصل الأول: بعنوان " **ماهية حول الذكاء الاقتصادي**" نتناول فيه أساسيات الذكاء الاقتصادي، وكذا جوانب الذكاء الاقتصادي، بالإضافة إلى استعراض أدوات وآليات صنع المعلومات

أما الفصل الثاني ويحمل عنوان **"واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر وبعض التجارب الدولية"، نقوم في هذا الفصل بالتعرض إلى** تجارب بعض الدول في تطبيق الذكاء الاقتصادي، ثم التأكيد على واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

ماهية حول الذكاء الاقتصادي

تمهيد:

لقد زاد الاهتمام بالمورد البشـري وظهرت المعلومة والمعرفة كأسـاسـيات في عملية الإنتاج نتيجة للتغيرات الكثيرة التي يشهدها المحيط الخارجي، كالتطور الهائل في التكنولوجيا وزيادة المنافســة في العالم، مما جعل هذا الأخير يقوم على الاقتصــاد المعرفي والذي يركز على العلم والمعرفة عوضا عن الصناعة.

وما يمر به العالم من تغيرات جعل المؤســســة ملزمة على تبني نظام يحقق لها الاســتمرارية، ومن أبرز هذه الأنظمة نجد الذكاء الاقتصــادي والذي يقوم على التحكم في تسيير المعلومة من أجل اغتنام الفرص وتجنب التهديدات.

من خلال هذا الفصـل سـنتطرق إلى أسـاسـيات الذكاء الاقتصـادي وإلى خصـائصـه، أهدافه ووظائفه، ثم سنتناول جوانب الذكاء الاقتصـادي، وفي الأخير سنوضـح أدوات وآليات صنع المعلومات من خلال نظام المعلومات، واليقظة والاستراتيجية.

المبحث الأول: أساسيات الذكاء الاقتصادي

يؤدي تسارع التغيرات الاقتصادية إلى زيادة طلب المعلومات والتقنيات الحديثة التي تتطور بسرعة أكبر، وتصبح المنافسة الأكثر حدة في إطار السوق العالمية، ويمكن القول أن الذكاء الاقتصادي يعتبر من أهم وسائل الاقتصاد المنفتح والمعلوم الذي يشهد تغيرات جذرية، ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الذكاء الاقتصادي، والتطور التاريخي له، إضافة إلى الخصائص والأهمية الخاصة بالذكاء الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاقتصادي

الذكاء الاقتصادي المعاصر وجد جوهره أثناء الحرب العالمية الثانية، لدى الأمريكيين والبريطانيين إلى جانب اليابان في هذه العملية من خلال الاستعلام والجوسسة عن تحركات العدو، وبعد الحرب تميزوا ، حيث استخدموا الذكاء الاقتصادي في المؤسسات وما ساعدهم على ذلك هو تطوير أنظمة المعالجة الالكترونية للمعلومات، وهو الحال بالنسبة لليابان الذين طوروا بعد الحرب العالمية الثانية نموذجا ذو بعد استراتيجي في التعاون ما بين المؤسسات لترشيد وتعظيم الاستفادة من الذكاء الاقتصادي.

إن تعريف الذكاء الاقتصادي لا زال يشكل جدلا لنقاشات متعددة نظرية وتطبيقية بسبب حداثة الموضوع وتعدد تعاريفه من قبل المؤلفين في هذا المجال إذ تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي مع مرور الوقت مع نظام المعلومات إلى مفهوم ذكاء المعرفة أو ذكاء الأعمال من قبل المؤلف Luhu في عام 1958 وعرفه بأنه: "القدرة للقبض على العلاقات المتبادلة ما بين الحقائق المعروضة بطريقة ما لغرض توجيه العمل نحو الأهداف المنشودة"[1].

ويرى Besson et Possin الذكاء الاقتصادي على أنه: "أداة لكشف التهديدات والفرص المناسبة في جميع البيئات وفي ظل المنافسة الحادة، وهو بذلك مجموعة إحداثيات بحث معالجة وموزعة تقدم معلومات مفيدة لاستغلالها والتي تعتبر عامل اقتصادي فعال لضمان حماية رأس مال المؤسسة"[2].

وقد عرفه ويلينسكي Wilensky في كتابه L'intelligence organisationnelle على أنه: "نشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجة لمنظمة ما، تم جمعها ومعالجتها وتحليلها في إطار قانوني من مصادر مفتوحة"[3].

وعُرِّفَ الذكاء الاقتصادي ليس فقط مصطلح تكنولوجي كمخزن البيانات Waherhouse أو تحليلات الأعمال Business Analytical، بل هو في حقيقته يخص

[1] -Hany M. Elshamy , "Economic Intelligence : theory and applications:, International conference of Business intelligence and knowledge economy , Al-Zogtoonah university , Jordan. April , 2012 P 153.

[2] -MERAD-BOUDIA Mohamed Djamil , " Intelligence Economique & Systemes D'information", Mémoire de Magister, Option Management, Faculte des Sciences Economiques et de Gestion, UNIVERSITE ABOU BEKR BELKAID LEMCEN, Algérie, 2008-2009, p 09

[3] -Jean-Louis Monino, 2013, l'information au coeur de l'intelligence économique stratégique, en ligne, consulté le 12 mars 2022, https://www.cairn.info/revue-marche-et-organisations.

فهم الأوجه المختلفة في المؤسسة وبما يمكن من قيادتها اتجاه أهداف محددة مثل زيادة الحصة السوقية وتحسين رضا العملاء[1].

وعرفته مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط في فرنسا على أنه: "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبث المعلومة، المقيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة إستراتيجيتهم"[2].

يمكن تعريف الذكاء الاقتصادي على نطاق واسع بأنه جمع وتحليل وتفسير المعلومات الاقتصادية بشكل منهجي لتعزيز عمليات صنع القرار. يتضمن جمع البيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية واتجاهات السوق والمشهد المالي العام. الهدف هو تحويل المعلومات الأولية إلى رؤى قابلة للتنفيذ يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات اقتصادية أكثر ذكاءً وفعالية[3].

المطلب الثاني: التطور التاريخي الذكاء الاقتصادي

إن فكرة الذكاء الاقتصادي نشأت مع ظهور التجارة وتطورت مع ظهور اقتصاد السوق، وقد أوضح (F.Braudel) أن المنافسات ازدادت قوة بالمدن التجارية منذ القرن 15 وامتدت إلى القرن 18، وأن ظهور المنافسة بين تلك المدن وبالأخص في شمال إيطاليا، اتسمت في بدايتها بالهجومات التجارية والتجسس الاقتصادي[4].

وفي دراسة أخرى حول الذكاء الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية قدم كانط (kant)تحليلا ناجحا لإقناع القادة العسكريين بتعميم سيناريوهات لمعالجة بعض المشاكل التي تواجه القادة أثناء الحروب والتي أعدت من مراحل الذكاء الاقتصادي لاحقا[5].

وأوضحت دراسة أخرى بأن التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي جاء من الفكر العسكري البريطاني في عام 1870 معتمدا على المعلومات من أجل اكتشاف نقاط الضعف والقوة للعدو وتحليل تلك المعلومات لغرض مواجهة الأخطار، ثم تطور المفهوم داخل المؤسسات وتغير المصطلح إلى ذكاء الأعمال، والذي يعد أكثر قربا من مفهوم الذكاء الاقتصادي.

وفي عام 1950 ظهر الذكاء الاقتصادي في اليابان، والذي يعد أول بلد يعتمد على تبادل المعلومات من خلال MITI* وهي وزارة التجارة الدولية والصناعة، والتي أضحت أساس المعرفة وقاعدة المعلومات الأولى في اليابان بمساعدة منظمة التجارة الخارجية، وفي

---

[1]- أحمد توفيق بورحلي، صراح بن لحرش: واقع اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في القطاع البنكي الجزائري: حالة ولاية قسنطينة، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، ع01، الجزائر، 2014، ص: 81.

[2]- عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي: الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال، 2008، ص: 26.

[3]- فارس البياتي: الذكاء الاقتصادي علم القرارات الاقتصادية الذكية، مطبعة حرب العقول، لندن، 2024، ص: 09.

[4]- حمداني محمد: أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2012، ص: 13.

[5] -Davis. Jack " Thekent- Debate of 1949 studies in intelligence 1991. P. 50.

* -Ministry international Trade and industry.

عام 1958 وضع المؤلف Luhn أول مصطلح للذكاء الأعمال في حين قدم المؤلف Aguilar في عام 1963 أول دراسة لظاهرتي اليقظة والذكاء، ويعد العالم H.Wilensky في عام 1967 أول من وضع تعريفا للذكاء الاقتصادي[1].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عام 1980 ونتيجة لتطور الأسواق بواسطة تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد اقترح Porter والذي يعمل أستاذا في جامعة Harvard أول نموذج للذكاء الاقتصادي والذي تجاوز فيه جمع المعلومات إلى مرحلة معالجة تلك المعلومات وإيصالها لمعنيين وتحويل المعلومات إلى ذكاء، وأن لا يقتصر على مجال المنافسة فقط، بل يتعدى ذلك إلى مجالات المؤسسات كافة.

أما في فرنسا فقد ظهر الذكاء الاقتصادي في عام 1990 وتطور مفهوم الذكاء الاقتصادي ليشمل مراقبة المحيط وإدارة المعلومات وأهميتها للمتخصصين ويعد عام 1992 أول ظهور رسم لمصطلح الذكاء الاقتصادي في فرنسا وقد وضع أول تعريف علمي في عام 1994 للذكاء الاقتصادي في فرنسا من قبل العالم H.Marter في التقرير الصادر من المحافظة العامة للتخطيط في فرنسا[2].

وفي عام 2003 وضع Salles أربع مراحل لتطور مفهوم الذكاء الاقتصادي وهي كالاتي[3]:

- **المرحلة الأولى:** تمتد من الثمانينات إلى منتصف التسعينات والتي تركز على العمليات والأدوات التي وردت في تعاريف الذكاء الاقتصادي مثل تعريف Willensky وتعريف Marter وكذلك تعريف Lesca.
- **المرحلة الثانية:** وتمتد خلال سنوات التسعينيات وهي تهتم بالمقام الأول باستخدام الذكاء الاقتصادي أو الإستراتيجي والأهداف المنشودة منه.
- **المرحلة الثالثة:** إذ تبدأ من أواخر التسعينيات والتي برز فيها عملية تمويل الذكاء الاقتصادي والإدارة المشتركة والعمل التعاوني.
- **المرحلة الرابعة:** والتي تبدأ في عام 2000 وتتضمن المفاهيم السابقة والهوية الاقتصادية لمفهوم الذكاء الاقتصادي ودوره الهجومي والدفاعي.

مما تقدم يمكن إيجاز النشأة والتطور التاريخي للذكاء الاقتصادي في الجدول الموالي.

---

[1]- فيلالي أسماء: الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية –الواقع والمجهودات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص ص: 20-23.

[2]- طباخي سناء: الذكاء الاقتصادي، مدرسة الدكتوراه للاقتصاد التطبيقي وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008، ص: 16.

[3] -SorinBriciu , Florin Mihai. "Towards a new approach of economic intelligence process : basic concept , nalyze methods and informational tools" , Theoretical and applied economic December 2012,. P.23.

الجدول (1-1): تطور النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي:

الرقم	العام	الكاتب أو الدولة	نشأة المفهوم أو ظهوره
1	1870	المملكة المتحدة	التحول من الذكاء الاقتصادي إلى الذكاء التسويقي
2	1950	اليابان	ظهر الذكاء الاقتصادي ومصدره الأساس الذكاء العسكري
3	1958	العالم Luhu	أول ظهور لمصطلح ذكاء الأعمال
4	1963	F.Aguilar	تمت الدراسة الثنائية لظاهرة اليقظة والذكاء
5	1967	H.Wilensky	يعد أول تعريفا واضحا للذكاء الاقتصادي
6	1980	الولايات المتحدة	تطور المفهوم من الذكاء التنافسي إلى مفهوم ذكاء الأعمال
7	1990	فرنسا	يعد أول ظهور لمفهوم الذكاء الاقتصادي
8	1992	فرنسا	الظهور الرسمي لمفهوم الذكاء الاقتصادي
9	1994	فرنسا	أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي

المصدر: نبيل مهدي الجباني، محمد نعمة محمد الزبيدي: الذكاء الاقتصادي المدخل الحديث للاقتصاد المعرفي، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص: 38.

المطلب الثالث: خصائص الذكاء الاقتصادي وأهميته وأهدافه

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والإستراتيجي بين كافة مستويات النشاطات المعنية به، وله أهمية كبيرة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي وكذلك أهداف يسعى لتحقيقها، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى خصائص وأهمية وأهداف الذكاء الاقتصادي.

أولا: خصائص الذكاء الاقتصادي

نتيجة للتوسع في الاقتصاد المعرفي، والذي يعد من الروافد المعرفية الأساسية في المجال النظري والمنهجي والتطبيقي، وتعدد المصطلحات والمفاهيم، كان لابد من توضيح أهم الخصائص التي يمتاز به الذكاء الاقتصادي لغرض التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى، إذ تشكل المعلومات العنصر الأساس له فضلا عن اهتمامه في بداية التفاعلات التكتيكية أو الإستراتيجية لمختلف المستويات، وللنشاطات كافة بدءا من المؤسسات المحلية وصولا إلى مراكز القرار العليا في الدولة، وبالتالي تأثيره على المستويات الدولية، ومن أهم خصائص الذكاء الاقتصادي ما يأتي:

- يستخدم الأداء التكتيكي والإستراتيجي للمعلومات ذات القيمة والتي تعد أساسا في عملية اتخاذ القرارات.
- يوفي علاقات قوية ومترابطة بين المؤسسات والإدارات المركزية والمحلية والجماعات، من خلال حيازته للمعلومات وتبادلها.
- يمتاز بوجود إدارة قوية وفاعلة تقوم بتنسيق الجهود بين الأعوان الاقتصاديين كافة.
- يشكل جماعات للضغط والتأثير في بيئته الداخلية والخارجية.
- يقوم بدمج المعارف العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية.
- يمتاز بالسرية في نشر المعلومات وكيفية الحصول عليها بطريقة مشروعة وقانونية[1].

ثانيا: أهمية الذكاء الاقتصادي

إن التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، جعل المنافسة تمثل بالحرب الاقتصادية، أي كل شيء عبارة عن سوق، وبالنسبة للمؤسسة فإنه يجب عليها معرفة التقاط الفرص المتاحة أمامها بنفس درجة توخي المخاطر المواجهة لها، هذا لا يتحقق إلا عن طريق التحكم في المعلومات الذي يسمح بوضع استراتيجيات ناجحة تستطيع الوقوف في وجه المنافسين، و المادة الأساسية والتي لابد منها في هذا المجال والتي أصبحت ضرورية لكل مؤسسة مهما كان حجمها هو "الذكاء الاقتصادي" الذي يسمح بحماية المعلومة الإستراتيجية والتحكم فيها، و تظهر أهمية الذكاء الاقتصادي في كيفية التحكم في هذه المعلومات، ويمكن تفسير هذا من خلال[2]:

[1] - محمد نعمة محمد الزبيدي: الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وإمكانيته في تنمية الاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص ص: 36-37.

[2]- Guide des bonnes pratiques en matière d'intelligence économique, Service de Coordination a l'Intelligence Economique (SCIE), Février 2009, pp (5-7), voir :c.asselin.free.fr

1- المعلومات عامل منافسة بالنسبة للمؤسسة: إذ أن مقر ر أو رئيس المؤسسة بحاجة إلى معلومات إستراتيجية تتعلق بأعماله من أجل:

- معرفة موقعه في السوق؛
- تعريف وتحديد نقاط قوته وضعفه؛
- اكتشاف الفرص؛
- تسيير إستراتيجية تطوير المؤسسة؛
- إطلاق منتجات وخدمات جديدة؛
- التكيف مع تطورات محيط وبيئة المؤسسة؛
- عقد الشراكات؛
- تنمية وتطوير تأثيره؛
- الحصول على مزايا تنافسية.

إذن الذكاء الاقتصادي يتحكم في المعلومات في إطار قانوني (الضغط، اتصالات التأثير، استعمال الانترنت...)، ويجعلها كأساس يدفع بالمؤسسة إلى الرقي والاستمرار.

2- المعلومات عامل أمن وحماية للمؤسسة: حماية المعلومات هي رأسمال من أجل تطور واستمرار المؤسسة، فهذه الأخيرة يجب عليها معرفة الاتصال والتواصل بالطرقة التي تضمن لها حماية ممتلكاتها المعلوماتية من أجل[1]:

أ- العمل بكل ثقة مع شركائها ومساعديها داخل المؤسسة ومع شركائها خارج المؤسسة، عن طريق وضع مجموعة من الأجهزة والإجراءات التقنية، الإدارية، القانونية والتي تكون سياسة أمن المؤسسة وهي:

- جرد المخاطر والتهديدات المحتملة؛
- حماية النظام المعلوماتي والمعطيات الحساسة لديها (المعرفة، نظام معلومات المؤسسة الخاص بالمحاسبة، المشتريات، التسويق، ملفات الزبائن، المنتجات الجديدة؛
- وضع وسائل مادية للحماية الفعالة؛
- إدخال بنود سرية داخل عقود العمل؛
- إقامة مخطط استمرارية النشاط في حال التوقف الخطير عن العمل أو حالة أزمة؛
- الاختبار المنتظم للجهاز الموضوع.

ب- الترابط المنطقي والواضح بين الأفكار حول النشاطات والمشاريع والإستراتيجيات.

ج- القدرة على الدفاع في وجه المنافسين المستخدمين طرق غير شرعية (قرصنة المعلومات، التجسس الاقتصادي، التزوير).

[1] - فيلالي أسماء: **الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية –الواقع والمجهودات**، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

ثالثا: أهداف الذكاء الاقتصادي

كل شيء يرمي إلى تحقيق أهداف مرجوة أو مسطرة، ونتيجة لظروف كانت سبب في اللجوء لذلك العمل أو خلقه وهذا هو شأن الذكاء الاقتصادي حيث يهدف لتحقيق ما يلي[1]:

- حماية إرث ونشاط المؤسسة وضمان استمراريتها؛
- حماية الإرث الوطني في بعديه التكنولوجي والصناعي؛
- السماح للمقررين ومسيري المؤسسة بالتحصل على معلومات قيمة؛
- ضمان توفير نظام يقظة إستراتيجية تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- دعم سياسة تنافسية المؤسسات؛
- ضمان توفير أمن اقتصادي للمؤسسات ومؤسسات البحث.

[1] - سهام عبد الكريم: المؤتمر العالمي السنوي الحادي عشر، **ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة**، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص: 671.

المبحث الثاني: جوانب الذكاء الاقتصادي

الذكاء الاقتصادي هو القدرة على فهم وتحليل البيئة الاقتصادية المعقدة، واستخدام هذه المعرفة لاتخاذ قرارات إستراتيجية فعالة، تتضمن ذلك جمع البيانات من مصادر متنوعة، مثل التقارير الاقتصادية والإحصاءات الحكومية وتحليلات السوق، بحيث يعد الذكاء الاصطناعي أداة قوية للذكاء الاقتصادي، حيث يمكن استخدامه لتحليل البيانات الضخمة والتنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية.

المطلب الأول: وظائف ووسائل الذكاء الاقتصادي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى ذكر وظائف الذكاء الاقتصادي، إضافة إلى مختلف وسائله.

أولا: وظائف الذكاء الاقتصادي:

بالنسبة لوظائف الذكاء الاقتصادي فقد تناولها الكتاب حسب العمليات التي يقوم عليها هذا الأخير، وكذا حسب أهدافه:

1- وظائف الذكاء الاقتصادي حسب Bruno Martinet et Yves-Michel Marti

التي يمكن حصرها فيما يلي[1]:

أ- وظيفة اليقظة (La veille) أو السهر (La Vigilance) من أجل الحماية من المخاطر وربح الفرص، وذلك باعتبار أن البيئة معقدة ومتغيرة باستمرار وبسرعة كبيرة؛

ب- وظيفة فهم البيئة الخاصة بالمؤسسة: حيث عند فهم المؤسسة لبيئتها وكيفية تغيرها وتطورها، ومنه العمل على التأقلم معها يمكنها من تحقيق الذات والاستمرار؛

ج- وظيفة المعرفة (Reconnaissance) أو الاستعلام (Renseignement): حيث يتم مراجعة وفحص إذا ما كانت النتائج صحيحة ومرضية لتحقيق الأهداف المنتظرة.

2- وظائف الذكاء الاقتصادي حسب Corin Cohen: لقد قام Corin Cohen بتقسيم آخر لوظائف الذكاء التي تضم الوظائف المشتركة بين اليقظة والذكاء كما هو موضح في الشكل الموالي.

[1] - Bruno Martinet ,Yves Michel Marti, «**l'intelligence économique :les yeux et oreille de l'entreprise**» édition organisation ,Paris, 1995, P15 .

الشكل رقم (1-1): وظائف اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي

		الوظائف
الذكاء الإقتصادي		أكثر نشاط (1&2) Proactive
		التنسيق Coordinatrice
		الحماية (الأمن) Sécuritaire
	اليقظة الإستراتيجية	الحماية Protectrice
		التعرف على الحاجات من المعلومات Connaitre les besoins
		التنشيط والإتصال Animation et Communication
		التحليل والتركيب Analytique et Synthétique
		الإعلامية Informative
		التوقعية Anticipative

ثانيا: وسائل الذكاء الاقتصادي

ساهم التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تهيئة كافة الظروف لنمو عمليات الذكاء الاقتصادي في العالم، حيث أدى التزايد السريع في استخدام الحواسب الآلية وتعدد طرق جمع المعلومات والتحليل إلى تبني الذكاء الاقتصادي، حيث ضم ست (06) أدوات لغرض التحليل والمتمثلة في[1]:

1- ملمح النوايا وقدرات المسيرين: يمكن من التنبؤ بقرارات هؤلاء وتحديد العوامل المؤثرة على إجراءات القرار لديهم، ولإعداد الملمح النفسي لصاحب القرار، يجب الأخذ بعين الاعتبار المحددات التالية:

- أنماط القيادة؛
- المسارات المهنية؛
- الكفاءات؛
- التوجهات؛
- الميولات؛
- القرارات السابقة.

كما يتم تحليل هذه المحددات في ظل مناخ المؤسسة الحالي والمستقبلي، من وجهة نظر التكاليف والتكنولوجيا المتاحة، وإدارة العمليات.

2- البنشماركينغ Benchmarking: وهي مقياس أداء المؤسسات، وتحديد نواحي القصور فيها مقارنة بالمؤسسات الأخرى، والعمل على معالجتها، وتحقيق الجودة في أداء الخدمات، وتعتبر من التقنيات الرائدة في الحد من مخاطر فقدان المؤسسة لمزاياها التنافسية

[1] -Fuld Leonard M, **the new competitor intelligence: the complete resource for finding, analyzing and using information about your competitors** , new York : john Wiley and sons,1995 , p 482.

والأداة المثالية لمساعدة منظمات الأعمال في معرفة موقعها بالنسبة للمنافسين الآخرين محليا وعالميا، وبالتالي فهي أداة للتطور الاقتصادي.

3- تحليل الإستراتيجية المستقبلية: وتعني ذلك محاولة معرفة مختلف نقاط القوة والضعف، وكذا الفرص والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة، وهو نفس النموذج المعروف في مجال التحليل الإستراتيجي والمعروف باسم SWOT، حيث أن نتائج هذا التحليل تسمح بتحديد توجه إستراتيجي.

4- توقع الإستراتجية التنافسية: يقترح نموذج فولد FULD تحليل القوى المحيطة بالمؤسسة، والمتمثلة في اللوائح، التنظيمات، التكنولوجيا، التغيرات في قطاع النشاط (عمليات الضم والدعم)، والزبائن (نمو عائدات الاستهلاك)، وهناك عدة طرق أخرى في هذا المجال منها نموذج القوى الخمس لبورتر Porter، ونموذج الاستجابة للمنافسة الذي يقضي بتقييم مختلف الاستجابات للمنافسة باستعمال عدة تقنيات منها الطرق التقليدية لتحليل المنافسة، المماثلة النماذج الرياضية والطرق النوعية (مقابلات الأخصائيين، الملاحظون)، وتعتبر أدوات لرصد التوجهات الإستراتيجية للمنافسين[1].

5- توقع إدخال منتوج جديد: ويقترح نموذج فولد Fuld ما يسمى بـ Timelining، ويقصد بذلك متابعة النشاطات العملياتية للمنظمات والتعرف على المعلومات الناتجة وتحليلها.

6- تحليل التكاليف: ويعتبر تحليل الميزانية كأداة تحليلية، حيث يتمثل العنصر الأساسي لهذه المقاربة في التركيز على العوامل الحرجة كشراء المعدات، البنايات، التجهيزات، والتكاليف الإدارية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن للمنظمات تطوير طرق خاصة بما في هذا المجال وذلك بمراعاة طبيعة نشاطاتها ومحالات نشاطها، إلا أن الهدف من استخدام الذكاء الاقتصادي يكمن في المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، الحصول على خصص سوقية إضافية، تحسين الأداء والاستمرارية.

ومن الطرق الكمية المستخدمة في تحليل نتائج الذكاء الاقتصادي، يمكن ذكر إدارة المعارف واستخراج المعارف من البيانات Damming، وهذا الأخير الذي يعد من بين أدوات الذكاء الاصطناعي التي تساعد على تحليل البيانات المتواجدة بمستودعات البيانات Data ware house وهي تتميز بكونها تسمح بإيجاد الارتباطات بين مختلف البيانات، ذلك أن مستودع البيانات يخزن حجم كبير جدا من البيانات غير المتجانسة كسلوك الزبائن وخصائص المنتجات و مستويات الإنتاج أحجام المخزونات أحجام المبيعات وغيرها.

[1]- مغمولي نسرين: **دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص: 18.

المطلب الثاني: أعوان ومراحل الذكاء الاقتصادي

فمن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى ذكر أعوان الذكاء الاقتصادي ومختلف مراحله التي يمكن أن يمر بها.

أولا: أعوان الذكاء الاقتصادي

بما أن دراستنا القائمة متعلقة بالمؤسسة فإننا سنقوم بالتطرق إلى ذكر الأعوان الاقتصادية الخاصة بالمستوى القاعدي وهم عبارة عن ثلاثة أعوان[1]:

1- المقرر: وهو الذي يستطيع تعريف المشكل وتحليله ووضعه في شكل مخاطر وتهديدات يمكن أن تقع على عاتق المؤسسة، فهو يعرف احتياجات مؤسسته، أشكال واحتمالات المخاطر والتهديدات الممكنة.

2- اليقظ: هو الشخص الذي يختص بمنهجية جمع المعلومات، هدفه الحصول على دلالات أو معلومات ذات قيمة مضافة يستطيع المقررون الاعتماد عليها، بعد انتهاء المقرر من تصور المشكل فإن اليقظ عليه ترجمته في شكل معلومات يجب جمعها والتي تعتبر ضرورية في تعداد الإشارات، كما أنه على اليقظ أن يعرف مصادر المعلومة الملائمة في مصدر واحد، ومن أجل النجاح في هذه العملية عليه تصفية قاعدة معلومات المؤسسة التي تعتبر أكيدة وصالحة، ولكن عليه إدراك أن لبس كل المعلومات ضرورية للمشكل بصدد الدراسة.

3- المستخدم: هو المستعمل الأخير للنظام، يستطيع أن يأخذ دور المقرر واليقظ، يتم تعريف هذا المستخدم عن طريق مستوى النظام الذي يتفاعل معه.

[1] - غربي سماح، غريبي مروة: **دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-**، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص: 18.

ثانيا: مراحل الذكاء الاقتصادي:

إن مراحل الذكاء الاقتصـــادي يمكن حصـــرها في الحاجة للمعلومات وحيازة تلك المعلومات من مصـادرها الرسـمية وغير الرسـمية وبثها لغرض اسـتخدامها في عملية اتخاذ القرار المناسب، ولغرض توضيح ذلك نستعرض أهم مراحله فيما يلي[1]:

1- تحديد الحاجة للمعلومات: وتعد المرحلة الأولى لنشـاط الذكاء الاقتصـادي وهي لا تبدو بالمهمة الصـعبة في أغلب الحالات، ولكنها تسـتلزم المهارة في تحديد أي من المعلومات المفيدة التي تحتاج الوصـول عليها، وهذا يتطلب وجود المتخصـصـين في مجال المعرفة للتمييز بين الكميات الهائلة من المعلومات المتداولة وفرزها، واختيار المعلومات التي تعد مفيدة لغرض تحليلها وبثها لاحقا.

2- جمع المعلومات: بعد تحديد الحاجة للمعلومات تبدأ المرحلة الثانية وهي جمع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصدرين هما:

أ- المصادر الرسمية: وهي المعلومات التي يمكن الحصـول عليها من الكتب والصـحفة ومن وسائل الإعلام المتداولة فضلا عن الأقراص المضغوطة (CD).

ب- المصـــادر غير الرســـمية: ما تمتاز به هذه المصـــادر من المعلومات أنها تتطلب جهدا شخصيا من الأفراد العاملين في هذا المجال، ومنهم المنافسين والموردين والمصادر الداخلية للمؤسسات، فضلا عن وجود معلومات مغلقة ومعلومات مفتحة، فالمعلومات المفتوحة يمكن الحصول عليها من المنشورات الإحصائية والصحف المطبوعة والبرامج الإذاعية فضلا عن المنشـورات التجارية، أما المعلومات المغلقة يمكن الحصـول عليها من التقارير ورسـائل السفارات و القنصليات فضلا عن المعلومات السرية التي تسعى المؤسسات للحصول عليها من دون الحصـول على موافقة الحكومات الأجنبية والتي يسـتحصـل عليها من الأقمار الصـناعية أو عن طريق أفراد من الرعايا الأجانب، وأن ممارسـة الذكاء الاقتصـادي يتطلب حماية المعلومات باستخدام المصادر القانونية وبالوسائل البشرية والتقنية[2].

3- معالجة المعلومات: تعد معالجة المعلومات من المراحل الأسـاسـية للذكاء الاقتصـادي والتي تعتمد على قيمة تلك المعلومات بالنسـبة لمسـتخدميها، إذ يتم حيازة تلك المعلومات لغرض تحليلها بالشـكل الملائم وترجمتها لتكون معلومة مفيدة وذات قيمة متخفية في الوثائق وتسـتخدم بذكاء في الوقت المناسـب، ولابد من الإشـارة أن المشـكلة لا تكمن في ندرة المعلومات بل كثرتها، مما يتطلب فرزها وتقييمها ومعالجتها ثم تحويلها إلى شـكل مناسـب واستخدامها في الوقت المناسب.

4- بث المعلومات: يعد بث المعلومات خطوة أسـاسـية في نظام الذكاء الاقتصـادي لغرض اتخاذ القرارات كون المراحل الثلاث السـابقة من تحديد وجمع ومعالجة المعلومات لا تعطي

---

[1]- Bolanleoladejo et alt, "**knowledge management in economic intelligence with reasoning on temporal attributes**", Artificial intelligence (CS.AL) vsst, 2009. P.6-7.

[2] - معروف جيلالي: **الذكاء الاقتصـــادي في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة الاقتصـــاد الإســـلامي العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، قسم المالية الدولية، المملكة العربية السعودية، 2016، ص: 15.

الفائدة المرجوة من تلك المعلومات وإيصـــالها للمحتاجين إليها من متخذي القرار، وتلك المعلومات لا تكون لها قيمة ما لم يتم بثها في الوقت المناسب وبالشكل المناسب، لذا فإن بث المعلومات يجب أن يســـتخدم بيقظة وذكاء، وأن يقترن بتحويلها إلى فعل لغرض تحقيق قيمة مضـافة فضـلا من أن المختصـين في مجال الذكاء الاقتصـادي، يجب أن يتسموا بالقدرة على إقناع الآخرين بهذه العملية وتوفير التقنيات التي تساعد على تطبيقها في المؤسسات وبالتالي تساهم بتحقيق الهدف وهو عملية اتخاذ القرار المناسب[1].

مما تقدم يتبين الترابط بين كل مرحلة من مراحل الذكاء الاقتصـــادي فإذا تعذر تحديد الحاجة للمعلومة المطلوبة، تعني فقدان مرحلة من تلك المراحل وإذا كان مصـــدر المعلومات غير موثوق يعني لا مبرر للاســـتمرار، أما إذا كانت المعلومات كثيرة وضـــعيفة في أهميتها يعني ذلك التشـــويش وزيادة عدم اليقين، أما إذا كانت موثوقة المصـــدر فإنها تســـهل عملية التحليل وتجعلها قابلة للاستخدام ومعلومة مفيدة تساهم فيما بعد في اتخاذ القرار، لذا فإن تلك المراحل تعد مترابطة مع بعضـــها بعض لغرض اتخاذ القرار الذكي اقتصـــاديا، ويعرض الشكل الموالي تلك المراحل.

[1]- عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي: المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصـــاد المعرفة والتنمية الاقتصـــادية، **الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال**، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2005، ص: 113.

الشكل (1-2): مراحل الذكاء الاقتصادي من تحديد المعلومة إلى اتخاذ القرار

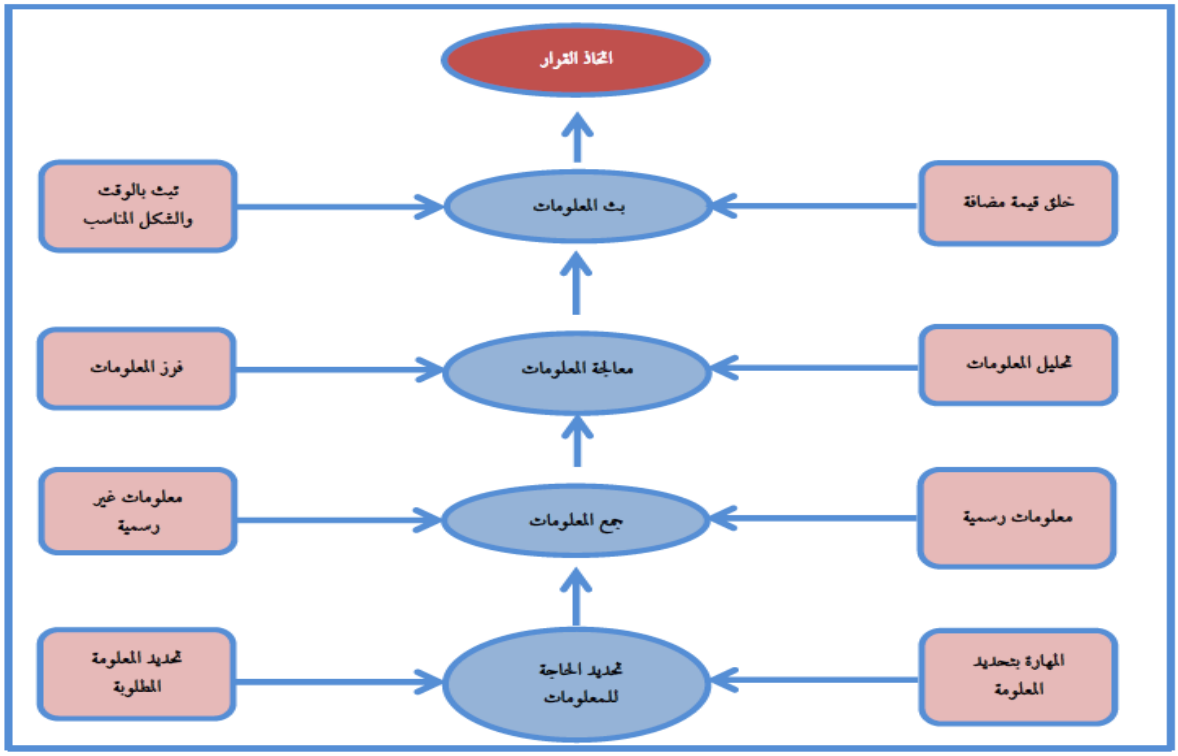

المصدر: نبيل مهدي الجنابي، محمد نعمة محمد الزبيدي: **الذكاء الاقتصادي الدخل الحديث للاقتصاد المعرفي**، ط1، جامعة القادسية، 2019، ص: 52.

المطلب الثالث: أشكال الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية

يوجد ثلاثة أنواع من المؤسسات في الجزائر، المؤسسات الوطنية، المؤسسات الكبيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يعاني النوع الأول من هذه المؤسسات من غياب المنافسة وبالتالي عدم وجود حافز لوضع نظام للذكاء الاقتصادي، وبالنسبة للمؤسسات الكبيرة الخاصة فقد أدرك مسيروها ضرورة وجود نظام للذكاء الاقتصادي لما له من فائدة المواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى الرغم من توفرها على أرضية جيدة لممارسة الذكاء الاقتصادي، إلا أن هذا المفهوم بقى غير معروف لديها بسبب غياب التحسيس والعروض الملائمة، وجهل انعكاسات وجود نظام للذكاء الاقتصادي من عدمه على نشاط المؤسسة.

لقد بينت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2017 ، التي أثرت على جميع دول العالم بدرجات متفاوتة، بإجماع مختصين في الاقتصاد أنه لو كان هناك تنبؤ واستعمال للذكاء الاقتصادي في التسيير لاستطاعوا تجنب الأزمة.

في الوقت الحالي جميع المؤسسات الجزائرية مطالبة بالمساهمة في تنويع الصادرات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويع إيرادات الدولة من العملة الصعبة من خلال مواكبة المنافسة العالمية، لن يحدث هذا إلا إذا اعتمدت على الذكاء الاقتصادي كنظام مدمج داخل تنظيمها لكي تصبح أكثر كفاءة وفعالية وتنافسية.

أما عن الأسباب الخارجية التي وضعت المؤسسات الجزائرية أمام خيار الذكاء الاقتصادي باعتباره أهم الطرق الجديدة في عملية التسيير لتحسين كفاءتها وزيادة فعاليتها فهي كالتالي[1]:

1- الانتقال إلى اقتصاد السوق:

يعتبر انتقال الجزائر من مرحلة التسيير الاشتراكي إلى اقتصاد السوق بداية طريق البحث عن النجاعة والفعالية من أجل حل مشكلاتها الاقتصادية الانتقال لاقتصاد السوق يعني انفتاح السوق المحلية على المنتجات والاستثمارات الأجنبية مما يحتم على المؤسسات الجزائرية مهما كانت طبيعتها ومهما كان حجمها الارتقاء إلى مصاف المؤسسات المتطورة، ولتحقيق ذلك وجب عليها الاعتماد على الذكاء الاقتصادي.

2-التطورات التكنولوجية:

وعلى رأسها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وما نتج عنها من تطور أنظمة المعلومات، والتغير في نمط التبادل. لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات أحد أهم الأسس التي يرتكز عليها الذكاء الاقتصادي، إذا علمنا أن الحصول على المعلومة واستعمالها بطريقة صحيحة وفعالة تمنح للمؤسسات الأفضلية وتحصنها ضد منافسيها المحتملين. يجب الإشارة إلى أن التطورات التكنولوجية قد ساهمت بقدر وفير في تشجيع المؤسسات الاقتصادية لبناء نظام للذكاء الاقتصادي.

[1] - طريق مسعودة: **علاقة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتحول الرقمي**، مجلة المدبر، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص ص: 192 -193.

المبحث الثالث: أدوات وآليات صنع المعلومات

نظرا لأهمية الذكاء الاقتصـــادي والذي يهدف إلى التحكم في المعلومة والمعرفة والحفاظ عليها نظرا لدورها الكبير في تطوير وترقية المنظمة، ومن أجل أن يكون نظام الذكاء الاقتصـــادي ذو فعالية، وجب البحث عن الدعائم و الأدوات المســـاعدة على تحقيق غاياته، من هنا تظهر أهم الركائز والتي لها علاقة مباشـرة بالمعلومات والتي سـنتطرق إليها بالتفصيل.

المطلب الأول: نظام المعلومات

لقد تطور نظام المعلومات من مفهوم البيانات والمعلومات جزءا أســاســيا من موارد المؤسسة، خاصة في ظل الظروف المتغيرة التي تواجهها المنظمات سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية ضـمن الاتجاه المتسـارع نحو عالمية الأسـواق وتحرير التجارة وتراجع الحدود الإقليمية للدول المختلفة، كما تلعب نظم المعلومات دورا إسـتراتيجيا في حياة المؤسـسـات، إذ تقدم للإدارة المعلومة المناسـبة في المكان المناسـب والزمان الصـحيح لمسـاعدتها على القيام بوظائفها المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وكذا اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها.

أولا: مفهوم نظام المعلومات:

تعد نظم المعلومات أحد الأدوات الإسـتراتيجية ومن أهم المصـادر الأسـاسـية لتزويد المنظمة وكذا الأطراف الخارجية الأخرى بمختلف المعلومات المناســبة الأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، كما تلعب دورا حيوياً في تحقيق الرؤية المتكاملة بين إمكانات المنظمات ومجالات نشـــاطها في ظل علاقاتها مع بيئتها المليئة بالتحديات وفي مواجهتها للقوى البيئية والتي من أهمها المنافسة، ولهذا تجد المنظمة نفسها أمام مجموعة من الخيارات الإســـتراتجية تفرض عليها القيام بالاختيار بينها بحيث تلبي لها طموحاتها وترضـــي جميع أصحاب المصالح.

بالنظر لما يمكن أن تقدمه نظم المعلومات من دعم المختلف أوجه النشـــاط داخل المنظمة، ســـواء من خلال توفيرها للبيانات والمعلومات أو من خلال المســـاعدة في معالجة مختلف العمليات والمهام كان لزاما البحث عن ربطها بالإسـتراتيجية التنافسـية للمنظمة، أي إلحاقها كعامل مساعد في تجسيد أهداف الإستراتيجية.

باعتبار المعلومات موردا هاما في المنظمة لا يقل أهمية عن باقي الموارد إلا أن الاسـتفادة من حركة انسـيابية هذه المعلومات تحتاج إلى نظام إدارتها، وهذا ما يتكفل به نظام المعلومات. وقد أضـحت المنظمات تحتم ينظم المعلومات اهتماما بالغا لما تحققه لها من مزايا كثيرة على المستوى الداخلي أو الخارجي، وكذا نتيجة للتغيرات الكثيرة في بيئتها التي توجب عليها التحكم في هذه الأداة.

كما أدت كثرة الباحثين والمتخصـصـين الذين تناولوا هذا الموضـوع إلى عدم وجود تعريف محدد له، و من بين هذه التعاريف ما يأتي:

نظم إدارة المعلومات هي عبارة عن شـــبكات متناســـقة من إجراءات، بهدف تزويد المدير بمعلومات آنية تخدم القرارات الفعالة"[1].

نظـام المعلومـات هو مجموعـة منظمـة من الأفراد والمعـدات والبرامج وشـــبكـات الاتصـالات وموارد البيانات التي تقوم بتجميع وتشـغيل وتخزين وتوزيع المعلومات المسـاندة اتخاذ القرارات والرقابة داخل المنظمة[2].

نظم إدارة المعلومـات هي "مجموعـة من الإجراءات التي تقوم بجمع واســـترجـاع وتشـــغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والتنســـيق والرقابة في التنظيم ومسـاعدة المديري والعاملين في تحليل المشـاكل وتطوير المنتجات المتقدمة وخلق المنتجات الجديدة"[3].

ويعرف نظام المعلومات أيضـــا على أنه "نظام منهجي محوســـب قادر على تكامل البيانات من مصادر مختلفة بقصد توفير المعلومات الضرورية للمستخدمين ذوي الاحتياجات المتشابهة. أي أنه نظام مخصص للحصول على صياغة وتكييف ومعالجة البيانات كمعلومات وتقديمها للمديرين عندما يحتاجونها"[4].

نظـام المعلومـات هو مجموعـة من العنـاصـــر المترابطـة التي تجمع، تعـالج، تخزن وتوزع المعلومات من أجل مســـاندة اتخاذ القرارات والرقابة في المنظمة، بالإضـــافة إلى أن نظم المعلومات تمكن من مساعدة المديرين والعاملين من تحليل المشاكل وتصور المواضيع المعقدة وخلق المنتجات الجديدة[5].

والملاحظ أن التعاريف السابقة تنفق في مجموعة من العناصر والمتمثلة فيما يلي :

– يتكون نظام المعلومات من مجموعة من العناصـــر كالأفراد الموارد المادية البرمجية والإجراءات البيانات والاتصالات.

– يقوم نظام المعلومات بمجموعة من الوظائف الأساسية كجمع البيانات، تخزينها، معالجتها ونقل المعلومات.

– يهدف نظام المعلومات إلى مســـاندة أنشـــطة المنظمة المختلفة كعملية التخطيط، الرقابة واتخاذ القرارات.

وكحوصـــلة، يمكننا تعريف نظام المعلومات على أنه مجموعة من العناصـــر المادية البشرية، البرمجية، البيانات والشبكات المتناسقة والمتكاملة مع بعضها البعض من أجل إنتاج معلومات مفيدة، تجميعها، تخزينها، معالجتها وإيصـالها المعلومات إلى المسـتخدمين بالشـكل

---

[1]- عبد الرزاق السالمي علاء: **نظم إدارة العمليات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2003، ص: 38.

[2]- محمد الكردي منال، جلال إبراهيم العبد: مقدمة في نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية والتطبيقات، دار الجامعة الجددية، الإسكندرية، 2003، ص: 13.

[3]- محمد بكري سونيا: **نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية**، .....ص: 14.

[4]- جمعة صالح النجار فايز: نظم المعلومات الإدارية MIS، دار حامد للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2007، ص: 26.

[5] -LAUDON Kenneth & LAUDON Jane, Management information systems : managing the digital firm (12th ed). Upper Saddle River, New Jersey : Pearson Prentice Hall, 2012, p 15

الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء المهام الموكلة لهم خاصة الإدارية منها لإيجاد حلول للمشاكل ومن ثم اتخاذ قرارات صحيحة وصائبة.

ثانيا: خصائص نظم المعلومات

تتميز نظم المعلومات بمميزات عديدة نوجزها فيما يلي[1]:

– يجب أن تتوفر نظم المعلومات على درجة مناسبة من المرونة حتى يسهل تطويرها وتعديلها لكي تتلاءم مع التغير في الظروف المختلفة.

– يجب أن تكون نظم المعلومات قادرة على الوفاء باحتياجات الإدارة من المعلومات الحديثة، وأن توفر هذه المعلومات في الزمان والمكان المناسبين لاحتياجات المنظمة.

– العمل على تحقيق التكامل بين عناصر نظم المعلومات، بمعنى أن تمثل هذه النظم وحدة متماسكة من العمليات بحيث تعتبر مخرجات كل عملية مدخلات للعملية التالية، بحيث يتم ثلاثي تكرار العملية الواحدة أكثر من مرة.

– الوصول إلى درجة ميكنة عالية من خلال استخدام الحاسبات الآلية والوسائل المتقدمة في تحليل البيانات كالأساليب الرياضية والإحصائية ونماذج بحوث العمليات.

– إشراك الأفراد الذين يؤثرون ويتأثرون بنظم المعلومات في صنعها ما يترتب عليه تأييد هذه انظم والدفاع عنها وتأكيد فائدة مخرجاتها.

– وضوح الأنظمة والإجراءات وبساطتها - فحتى يمكن للنظم توفير المعلومات الضرورية يجب أن تكون واضحة ومفهومة من خلال التوصيف الحيد للعمليات داخلها.

ثالثا: أهم نظم المعلومات:

تكتسي نظم المعلومات أهمية كبيرة للمؤسسة تتحلى مظاهرها فيما يلي[2]:

– تحسين الكفاءة ورفع مستوى الإنتاجية؛

– تمكين المدراء من تخصيص وقت أكبر للمهام الإستراتيجية؛

– توفير إمكانية دراسة ومعالجة المشكلات الكبيرة والمعقدة؛

– إنجاز المهام الإدارية المختلفة والمساعدة في تنفيذ القرارات؛

– مساعدة الإدارة في التعرف على الفرص والاستجابة لهما بسرعة أكبر؛

– تقديم خدمات جديدة أفضل.

---

[1]- الخروصي سالم بن عبد الله بن محمد: **أثر نظم المعلومات الإدارية في تطوير الأداء في المديريات والدوائر العامة بولاية صحار في سلطنة عمان –دراسة حالة-**، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة العامة، جامعة آل البيت، عمان، 2003، ص: 26.

[2] - محمد مرسي نبيل: **التقنيات الحديثة للمعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 35.

رابعا: الدور الإستراتيجي لنظم المعلومات

يتحلى الدور الإستراتيجي لنظم المعلومات من خلال الآتي[1]:

– المشاركة في صياغة الرؤيا الإستراتيجية للمنظمة من خلال إضفاء خصائص البساطة، الوضوح، العمل، والشمول على هذه الرؤيا والمساعدة في تحقيق أعلى قدر من المشاركة القاعدة في إعدادها وصياغتها؛

– دعم عملية صياغة رسالة المنظمة وذلك عن طريق تحديد أنواع الأنشطة الجوهرية وتقديم معلومات عن الأسواق المستهدفة؛

– صياغة الأهداف الإستراتيجية للمنظمة من خلال تحليل عناصر القوة والضعف في داخل المنظمة ومقارنتها بالفرص والتهديدات الحالية والمتوقعة في البيئة الخارجية، ومقارنة هذه النتائج مع الموارد الجوهرية والقدرات التنظيمية الموجودة ومن بينها بالطبع موارد المعلومات الثمينة؛

– المساعدة في اختيار إستراتيجية الأعمال الشاملة من بين البدائل الممكنة، بالإضافة إلى الاندماج البنيوي مع الأنشطة الجوهرية للرقابة والتقييم الإستراتيجي الموجه للمنظمة ومقارنته بأداء المنظمات المنافسة في قطاع الصناعة؛

– تعمل نظم المعلومات على تحقيق الميزة التنافسية وذلك باعتبارها الأداة المثلى في تحليل مصادر هذه الميزة داخل المنظمة وخارجها.

كما يمكن إجمال الأهداف الإستراتيجية لنظم المعلومات في السنة التالية: تميز الأعمال التشغيلية المنتجات الجديدة والخدمات ونماذج الأعمال، وفاء الزبائن والموردين تحسين اتخاذ القرارات، تحقيق الميزة التنافسية والبقاء.

على ضوء ما سبق، تتجلى أهمية المعلومات كونها أصبحت عنوانا للتفوق ومعيارا التصنيف المؤسسات مزادت هذه الأهمية من خلال علاقتها بسائر وظائفها وعلى رأسها عملية تغذية القرار الإستراتيجي بعرض تقليل عدم التأكد ومما لا شك فيه أن المعلومات تمثل موردا إستراتيجيا وعنصرا هاما من عناصر المنافسة الذي تم كن المؤسسة من تحقيق الريادة والاستمرارية.

كما أنه من خلال نظم المعلومات يمكن للمؤسسة أن تتحصل على المعلومات وتقوم بتحليلها ومعالجتها وتقديمها لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبطريقة منظمة يسهل فهمها، ودفع تطور هذه النظم وتعدد أشكالها إلى اعتماد شكل يعنى بإدارة المعلومات الإستراتيجية والتي لها مكانة كبيرة بالنسبة للمؤسسات، حيث تسعى إلى تزويد. متحدي القرارات بالمعلومات التي تخص البيئة الداخلية والخارجية بهدف اتخاذ قرارات إستراتيجية.

[1] - سعد غالب ياسين: **أساسيات نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص: 63.

المطلب الثاني: اليقظة الإستراتيجية

تعتبر المعلومة متغيرات إستراتيجيا يحقق للمؤسسة التميز، ومن هنا وجب على المنظمة رصد المعلومات حول بيئتها وكل ما يتعلق بمنافسيها وأوضاع السوق، وهذا ما يتحتم على المنظمة البحث عن الطريقة التي تستطيع من خلالها مراقبة محيطها والتقاط المعلومات المفيدة، وتعتبر اليقظة الإستراتيجية هي الأداة الفعالة التي تمكن المؤسسة من ترقب المحيط.

أولا: مفهوم اليقظة الإستراتيجية

من أجل الإحاطة بمفهوم اليقظة الإستراتيجية تعرض مجموعة من التعاريف كما يلي:

عرفها RIBAULT أنها المراقبة والمتابعة العامة والذكية لمحيط المنظمة من خلال البحث على المعلومات الواقعية والمستقبلية[1].

أما JAKOBIAK فقد عرفها بـــ: اليقظة الإستراتيجية هي مجموعة من المراحل المعلوماتية، التنظيمية و الإنسانية، التي تربط المنظمة بمصادر المعلومات النشطة"[2].

في حين عرفها HUMBERT LESCA بأن اليقظة الإستراتيجية ذلك الإجراء الجماعي المستمر من خلال مجموعة أفراد التي تتولى جمع واستعمال المعلومات بشكل تطوعي واستباقي بما يتماشي والتغيرات المحتمل حدوثها في البيئة الخارجية وهذا من أجل خلق فرص أعمال و التخفيض من مخاطر عدم اليقين[3].

وحسب PORTER فهي : تفكير استباقي يجعل صانع القرار ينظم رؤيته ليتمكن من إعطاء المعلومة الجيدة للشخص المناسب في الوقت الملائم لاتخاذ القرار الصحيح"[4].

مما سبق يمكن تعريف اليقظة الإستراتيجية بأنها ذلك الجهد الجماعي المستمر والمتواصل والذي من خلاله يتم التقاط وجمع البيانات والمعلومات التي من الممكن أن يكون لها أثر على مستقبل المؤسسة.

ثانيا: مكونات اليقظة الإستراتيجية

يشمل مفهوم اليقظة الإستراتيجية تعبيرا شاملا عن اليقظة والتي تتكون من عدة أنواع متكاملة فيما بينها ويمكن تقسيمها إلى مجموعة من الأجهزة الثانوية أو الفرعية، وقد تم تصنيف اليقظة إلى أربع أصناف رئيسية و هي: اليقظة التنافسية، اليقظة التجارية، اليقظة

---

[1] -Laurent Hermel,**maitriser et pratiquer veille stratégique et intelligence économique,** Editions afnor,2eme édition,France,2007,p2.

[2] - بتغة صونية: **الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص: 125.

[3]- علاوي نصيرة: **اليقظة الإستراتيجية كعامل للتغير في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة موبيليس**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص: 82.

[4]- محمد رقامي: **أثر اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على تحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014-2015، ص: 94.

التكنولوجية واليقظة البيئية، ويوجد أيضـــا أنواع أخرى كاليقظة الاجتماعية، القانونية..... وغيرها.

1 ـ اليقظة التنافســية: وتعبر عن النشـــاط الذي من خلاله تتعرف المنظمة على منافســيها الحاليين والمحتملين، وعلى الداخلين الجدد إلى الســـوق وهي تهتم أيضـــا بمعرفة الأداءات الحالية للمنافس إستراتيجيته، أهدافه الحديدة، قدراته، والفرضيات التي تحكم عمله وقراراته، حيث يتم جمع المعلومات عن ســـلوك المنظمة، تطورها طرق عملها منتجاتها الحالية والمحتملة سياساتها السعرية، وترتبط المعلومات المجمعة بشكل قوي بحدة المنافسة ضمن القطاع الذي تنشـــط فيه المنظمة، حيث هناك عدة متغيرات التي من شـــأنها الرفع من درجة حدة المنافسة[1].

إن الهدف الأساسي من اليقظة التنافسية هو معرفة كيفية تقييم الأداء الحالي للمنافسين الحاليين واستراتيجياتهم وكذا أهداف وقدرات المنافسين الجدد والمحتملين.

2ـ اليقظة التجارية: وتسمى أيضا اليقظة التسويقية وتختص بالبحث عن المعلومات المتعلقة بالاهتمامات الأســـاســـية للمنظمة المتمثلة في الزبائن والأســـواق، الموردون واليد العاملة المتوفرة في ســوق العمل، وبالتالي فاليقظة التجارية الهدف منها هو معرفة حاجات ورغبات وسلوك المستهلكين الحاليين ومتابعة تطور احتياجاتهم وولائهم قصد كسب رضاهم، ومعرفة أحوال الموردين ووضعيتهم المالية وطرحهم لمنتجات جديدة[2].

إن الهدف الأساسي من اليقظة التجارية هو تحسين جودة المنتج والحصول على حصة سوقية، وحتى يتم ذلك يجب معرفة ما يلي[3]:

- مختلف تقنيات الشراء؛
- تقنية إدارة الجودة؛
- التخطيط المستقبلي.

3ـ اليقظة التكنولوجية: تعرف اليقظة التكنولوجية بأنها "مراقبة وتحليل المحيط العلمي، التقني والتكنولوجي والتأثيرات الاقتصـــادية الحاضـــرة والمســـتقبلية من اجل توقع المخاطر والتهديدات وفرص التطوير وبالتالي فهي اليقظة تكرســـها المنظمة بصـــفة خاصـــة لتطور التكنولوجيات"[4].

---

[1]- نحاسية رتيبة: **أهمية اليقظة التنافسية في تحسين عملية اتخاذ القرار المؤسسة دراسة حالة مؤسسة Ooredoo الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص ص: 74-75.

[2]- بوخريصة خديجة: **اليقظة الإستراتيجية ودورها في تنافسية المنظمة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة تكرير السكر رام مستغانم**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2014-2015، ص: 49.

[3] - قمان أنيسة: **محاولة بناء خلية لليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014، ص: 32.

[4] - بوخريصة خديجة: مرجع سبق ذكره، ص: 47.

ويحدد MARTINET و RIBAULT طبيعة المعلومات الواجب البحث عنها من خلال اليقظة التكنولوجية والمتعلقة بـ[1]:

- المكتسبات العلمية والتقنية؛
- المنتجات والخدمات؛
- أساليب الإنتاج؛
- المواد و التخصصات؛
- نظام المعلومات.

4 ـ اليقظة البيئية: وتتعلق بكل ما يحيط بالمنظمة وتتمثل أساسا في البيئة الثقافية المالية، الايكولوجية...الخ، ولا تقل أهمية هذه الأنواع مقارنة مع الأنواع الأخرى السابقة الذكر لأنها هي الأخرى تأثر على نشاط ومستقبل المنظمة.

ويعتبر تطبيق اليقظة البيئية وظيفة جد صعبة بالنسبة للمنظمة كونها تتعلق بجانب واسع من البيئة المتبقية مما يحتم على المنظمة التعامل مع المعلومات بعناية كبيرة من حيث تحليلها ومعالجتها وإرسالها للمسيرين ومتخذي القرار من أجل تحديد المعلومات الأساسية التي تساعد على التقليل من حالات عدم التأكد وتدعيم القرارات.

5ـ اليقظة الاجتماعية: وتتمثل في تحديد وملاحظة كل الظواهر الاجتماعية مثل: الصراعات الاجتماعية، التعارضات الدينية والعرفية، سوء التفاهم بين الأجيال، التمسك بالتقاليد وكل ما يستوقف انتباه المتيقظ ويهدد سلامة أو يعزز من التناقض التنظيمي[2].

ومنه فاليقظة الاجتماعية تتمثل في مراقبة كل التغيرات التي لها علاقة بمختلف أوجه الحياة الاجتماعية للأفراد وتشمل هذه التغيرات[3]:

- تطور النمو الديمغرافي؛
- عادات الاستهلاك؛
- تغير الموظة في اللباس؛
- التجمعات السكانية أي النزوح نحو منطقة معينة.

إن هذه المتغيرات تؤثر بصورة مباشرة على نشاط المنظمة، ولذلك وجب الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل الاجتماعية، فالمنظمة بحاجة إلى معرفة عدد السكان و عدل النمو الديمغرافي، وتوزيعه الجغرافي من أجل تحديد طريقة التوزيع وتحيدي نقاط البيع، كذلك تحتاج إلى معلومات حول عادات الاستهلاك وتقاليد المجتمع.

---

[1] - فيلالي أسماء: مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[2]- Picard.D,**la veille social:prévoir et gérer la conflictualité industrielle,** édition vuibert, Paris, 1991, p 2.

[3]- هواري معراج، ناصر دادي عدون: **اليقظة التكنولوجيةى كعامل للإبداع في المنظمة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، عدد خاص، ص: 165.

6 ـ اليقظة القانونية: وتتمثل في رصـد و تتبع تطور القوانين والتشـريعات المنظمة للقطاع الذي تنشـط فيه المنظمة و ليس فقط المعايير والتصـنيفات القانونية، حيث لا بد على المنظمة من معرفة الأنظمة الموجودة والسائدة في المنطقة وكذا تطور السياسات[1].

يجب على المنظمة متابعة القوانين والتشـريعات التي تصـدر عن الهيئات الرسـمية في الدولة لأن القوانين تؤثر على نشاط المنظمة، وقد تكون في صورة تحفيزات تمنحها الدولة وتصبح فرصـا بالنسبة للمنظمة كالتخفيضـات والإعفاءات الضـريبية التي تخص بعض النشـاطات أو بعض السلع.

ومن خلال الشـــكل الموالي نبرز أهم العناصـــر التي تهتم بها مختلف أنواع اليقظة الإستراتيجية :

الشكل (1-.3): عناصر أنواع اليقظة الإستراتيجية

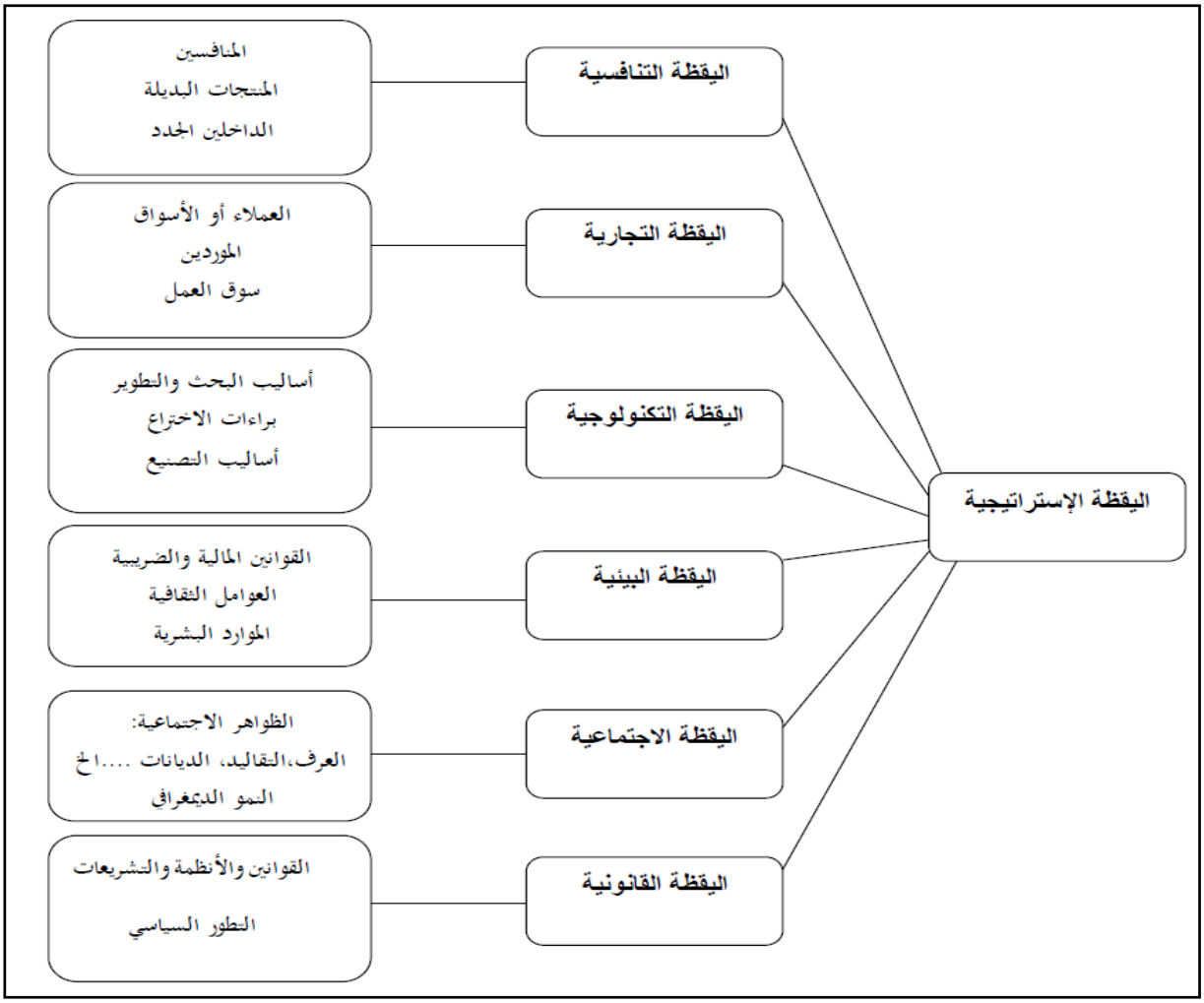

المصـــدر: علاوي نصـيرة: **اليقظة الإسـتراتيجية ودورها في تنافسـية المنظمة الاقتصـادية الجزائرية دراسـة حالة مؤسسة تكرير السكر رام مستغانم**، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[1]- علاوي نصيرة: **اليقظة الإستراتيجية ودورها في تنافسية المنظمة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة تكرير السكر رام مستغانم**، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

ثالثا: علاقة اليقظة الإستراتيجية بالذكاء الاقتصادي

هناك تداخل بين المفهومين وعليه تبقى العلاقة غير واضحة ومن خلال ما تعرضنا له سابقا، تجد أن اليقظة تترصد وتراقب محيط المنظمة وهي عملية منظمة ومستمرة عرضها الإلمام بكل مستجدات البيئة الخارجية للمنظمة والتي تؤثر على نشاطه، أما الذكاء الاقتصادي فيعتبر أشمل من ذلك إذ يتضمن زيادة على رصد المعلومات والتي تعتبر نتائج اليقظة القيام بعملية الترجمة لهذه المعلومات وبنها من أجل اتخاذ القرارات.

حيث يشير BAUMARD في هذا السياق إن اليقظة ليست إلا وسيلة في حين الذكاء الاقتصادي هو عبارة عن نظام متكامل[1].

وبالتالي يتضح بأن اليقظة الإستراتيجية تعتبر جزء من نظام كلي هو الذكاء الاقتصادي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (1-.4): العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي

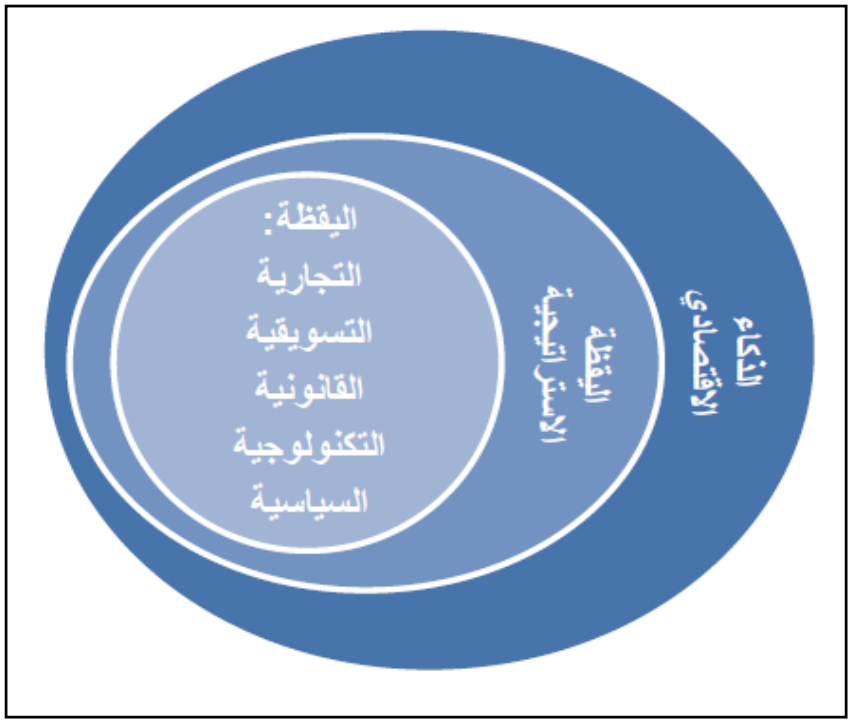

المصدر: حميدوش أمحمد: **الذكاء الاقتصادي "فهمه، إنشاؤه، تأصيله واستعماله"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014، ص: 59.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ اندماج اليقظة الإستراتيجية في نظام الذكاء الاقتصادي، حيث يعتبر امتداد لليقظة الإستراتيجية والتي تستند بدورها إلى حراسة بيئة المنظمة بمختلف أشكالها وعناصرها من خلال الأنظمة الفرعية لليقظة الإستراتيجية.

[1]- فيلالي أسماء: الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية –الواقع والمجهودات، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

المطلب الثالث: الرصد الإستراتيجي

يمكن القول أن الترصد الاستراتيجي هو إحدى الطرق المتيسرة لضمان النجاح المستمر للمنظمات في بيئات جديدة التنافس.

أولا: مفهوم الترصد الإستراتيجي:

ويقصد به:" السياق المعلوماتي الذي بواسطته تتمكن المنظمة من الإصغاء المسبق والإرادي إلى بيئتها الخارجية بغرض فتح منافذ على الفرص المناسبة لاستغلالها في وقتها، أو لمعرفة الأخطار وتفاديها والتقليل من آثارها. وتتضمن هذه العملية تجميع وتوزيع وتحليل المعلومات الإستراتيجية ونشرها بغرض تغذية القرارات الإستراتيجية[1].

من هذا التعريف يمكن الإشارة إلى أهم الخصائص المستخلصة لمفهوم الترصد الإستراتيجي:

- **الإستراتيجية:** تستخدم للإشارة إلى أن المعلومات التي يقدمها الترصد الإستراتيجي لا تخص العمليات الحالية والمتكررة، إنما تخص تزويد القرارات ذات الطابع المستقبلي، وتطور المنظمة، في البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة.
- **التنصت المسبق:** أسلوب يهدف إلى توفير المعلومات التي تخص المستقبل. وبالتالي فإن هذا يسمح باتخاذ القرارات التي تظهر نتائج على عدة أشهر أو سنوات قادمة. لهذا فإن معلومات الترصد الإستراتيجي هي إشارات الإنذار المبكرة، أو الإشارات الضعيفة حسب تسمية "هاري إغور أنسوف H Igor ANSOFF ، وليست توقعات مستنبطة من الماضي.
- **البيئة:** مفهوم مكون من عدة عناصر ذات التأثيرات المختلفة (الزبائن، الموردون، المنافسون، القوانين، الحكومات ...)
- **الإبداع:** بالنظر إلى معلومات الترصد الإستراتيجي والتي تمثل إشارات الإنذار المبكرة، فهي إشارة لمفهوم الإبداع حيث أنها لاتصف الأحداث التي وقعت فعلا، ولكن من خلالها يمكن صياغة فرضيات ورؤية مسبقة إبداعية.
- من هذا المنطلق أو المفهوم، فإن كلمة " الترصد أو اليقظة " قد لا تؤد الغرض المطلوب، ولكنها تبقى الكلمة الأكثر دلالة. وهنا يمكن تشبيه الترصد الإستراتيجي برادار السفينة، لأنه يستشعر الأحداث قبل وقوعها (قبل فوات الأوان).

- من هذا المنطلق أو المفهوم، فإن كلمة " الترصد أو اليقظة " قد لا تؤد الغرض المطلوب، ولكنها تبقى الكلمة الأكثر دلالة. وهنا يمكن تشبيه الترصد الإستراتيجي برادار السفينة، لأنه يستشعر الأحداث قبل وقوعها (قبل فوات الأوان).

وتعتبر كلمة الترصد الإستراتيجي لها عدة مرادفات مستعملة في بيئة المنظمات. ويمكن اعتبار مصطلح " الذكاء التنافسي " والمسح البيئي " من بين المصطلحات الأكثر

[1] - سعيد كروم، الترصد الإستراتيجي وسيلة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، 2013.

رواجا في المنظمات الغربية(الأوروبية والأمريكية). والجدول رقم (1) يوضح عرض الأهم الكلمات المرادفة للترصد الإستراتيجي.

الجدول (2-1): مصطلحات الرصد الإستراتيجي

المصطلحات العربية	المصطلحات بالإنجليزية
المسح البيئي	Environmental Scannin
نظام المعلومات الاحترازي	Vigilant information system
المسح البيئي الإستراتيجي	Strategic environmental scanning
نظام الإنذار المبكر	Early warning system
المسح التكنولوجي	Technological scanning
المسح البيئي التجاري	Commercial scanning
المراقبة الإستراتيجية	Strategic watch
اليقضة الإستراتيجية	Business intelligence (veille stratégique بالفرنسية)
الذكاء التنافسي	Competitive intelligence
الذكاء التجاري	Commercial intelligence

ثانيا: معلومات الترصد الإستراتيجي:

إن هدف الترصد الإستراتيجي هو تحصيل المعلومات التي تساعد المنظمة على التعرف بأهم التغيرات التي تحدث في محيطها الخارجي، خاصة تلك المعلومات التي تُنبِؤُها بالأحداث التي يمكن أن تقع في المستقبل، و هذا من أجل اتخاذ القرارات اللازمة و الظفر بالفرص المتاحة وتلافي الأخطار التي يمكن أن تحدث. لهذا فإن المعلومات تمثل المورد الأساسي الترصد الإستراتيجي.

و في هذا المجال يمكن تمييز الأنواع الأساسية للمعلومات التي يستهدفها الترصد الإستراتيجي كالآتي[1]:

I. **معلومات التحكم**: وتضم المعلومات التي تنتجها المنظمة وتوجهها لاستعمالها الداخلي. وتكتسي معرفة هذا النوع أهمية بالغة كونها تمكن المنظمة من أن تقارن أداءها بأداء أحسن المنظمات. ويتم تسيير هذه المعلومات عن طريق النظم المعلوماتية كنظم معلومات الموارد البشرية أو نظم الإنتاج ونظم الجودة. غير أنها لا تمثل وزن كبير بالنسبة الترصد الاستراتيجي وتعتبر معلومات مدعمة فقط.

II. **معلومات التأثير:** وهي المعلومات التي أنتجت داخل المنظمة ووُجهت للاستعمال الخارجي. أي موجهة لأفراد ومجموعات خارج المنظمة (كالعميل والمورد). وتعتبر نظم

[1] - سعيد غالب ياسين نظام المعلومات الإدارية دار اليازوري للنشر عمان الأردن 1996.

المعلومات التسـويقية من الأنظمة التي تقوم بتسـييرها. وتبقى هي الأخرى مجرد معلومات مدعمة المعلومات الترصد الإستراتيجي.

ثالثا: مجالات الترصد الإستراتيجي:

مفهوم الترصـد الإسـتراتيجي هو مفهوم جامع يضـم العديد من الأنواع المختلفة للترصد. ولما كان هدف الترصد الإستراتيجي هو الحصول على المعلومات من بيئة المنظمة بغرض تغذية القرارات الإستراتيجية، فإن هذا يستدعي أن تكون المعلومات المحصلة شاملة لكـل المتغيرات البيئيـة، أي أنهـا تخص التكنولوجيـا، المنـافسـة، القوانين، لمتغيرات الاجتماعية،...الخ. وعلى هذا الأساس يتفرع الترصد الإستراتيجي إلى عدة مجالات، فتوجد الترصـد التكنولوجي، الترصـد التنافسـي، الترصـد التجاري الترصـد الاجتماعي، الترصـد القانوني.... الخ. كل نوع من هذه الأنواع يسـتهدف محالا محددا وتجتمع في الأخير لتصـب الترصـد الإسـتراتيجي. و هذا ما يتطلب مشـاركة فعالة من الجميع وجدية من الإدارة العليا، ورغم التكاليف التي يمكن أن تتحمل، جراء قيامها بالترصـد الإسـتراتيجي فهي مطالبة على الأقل بتحقيق ترصـد تكنولوجي وترصـد تنافسـي كي تضـمن قرارات فعالة وبالتالي البقاء الاستمرارية.

من أهم مجالات الترصد الإستراتيجي يمكن ذكر ما يلي:

- **الترصد التكنولوجي**: الترصد التكنولوجي يهتم خاصة بتأثير التطورات التكنولوجية على إستراتيجية المنظمة وكذلك على الحركات الإستراتيجية للمنافسين. هذا النوع من الترصد هو مُكَرَّس بصـفة أسـاسـية لتطور التكنولوجيات والتقنيات أي الاكتشـافات العلمية الإبداعات التكنولوجية (بالنسـبة للمنتجات أو الخدمات، التطورات في إجراءات التركيب، ظهور أدوات ومواد جديدة.

- **الترصـد التجاري:** يهتم الترصـد التجاري بمتابعة تطور احتياجات الزبائن على المدى الطويل فالمنتجون بحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات المسـتهلكين وأذواقهم وتطور علاقاتهم بالمنظمة. كما أنها تهتم بمتابعة عروض الموردين التي تتعلق بالمنتجات الجديدة. فالترصد التجاري يهتم بشكل كبير بالمتابعة المستمرة لتطور احتياجات الزبائن وقدرتهم على الوفاء ووضـعية موردي المنظمة وقدرتهم على توفير المواد الأولية. الشـيء الذي يسـمح بالقول أن المنظمة يجب أن تكون على دراية تامة بالسـوق وظروفه، من خلال المعلومات التسـويقية التي تتعلق بالمسـتهلكين والموردين وهي تحتاج لذلك إلى تنمية قدرات ومهارات توكل إليهم مهمة الحصول على المعلومات.

- **الترصـد الاجتماعي:** ويعني " إدراك مختلف التغيرات التي يمكن أن تحدث داخل المجتمع بأسـرع وقت ممكن، والتي يمكن لها أن تعرض المنظمة الخطر الاضـطراب وتأثر علاقتها بالمحيط .

من خلال ما سـبق يعتبر مفهوم الترصـد الاسـتراتيجي قديم وحديث في نفس الوقت، فهو قديم بحكم ممارسـاته في المجالات الأخرى خاصـة منها العسـكرية، كما أن تطبيقه على

مستوى المنظمات لم يكن ظاهرا للعيان، فهو إما تلقائي غير منظم ونسبي، أو يندرج تحت أحد الوظائف الأخرى كالتسويق مثلا، وحديث لأن تطبيقاته على مستوى المنظمة لم يظهر إلا خلال الثلث الأخير من القرن العشرين بشكل منظم وشامل، وقد كانت اليابان أولى الدول التي استخدمت الترصد الإستراتيجي ، ثم بعد ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وأوروبا وهذا على مستوى الشركات الكبرى خاصة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصـــل حاولنا طرح وعرض بعض المفاهيم المفتاحية للذكاء، بحيث قمنا بتقديم لمحة عامة عن المفهوم وقدمنا مجموعة من التعريفات ، إذ يمكن القول أن الذكاء الاقتصــادي هو عبارة عن مجموعة من الأنشـطة تسـعى لحماية المعلومات المؤسـسـة، كما يسمح بعملية التنبؤ المسبق للأزمة ويعمل على قياس مخاطر وعواقب الأزمات.

من خلال الفصـل تم اسـتنتاج أن الذكاء الاقتصـادي له دور كبير في حماية معلومات المؤسسة وتثمينها ، كما تساهم اليقظة في تحديد إشارات الإنذار المبكر التي من خلالها تعمل المؤسسة على استغلالها بما، ويحقق أهدافها وكل هذا من أجل تجنب الأزمات والحد منها.

الفصل الثاني

واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر وبعض التجارب الدولية

تمهيد:

تواجه المؤسسات اليوم تحديات كبيرة في ظل التغيرات التي يعرفها المحيط الخارجي مثل عولمة الاقتصاد، مع اشتداد المنافسة عالميا مع انفتاح الأسواق التطور المتسارع في مستجدات العلم والتكنولوجيا، ازدياد الاهتمام بالعنصر البشري بروز المعلومة والمعرفة كموارد جديدة للإنتاج... كل هذا جعل من العالم اليوم يتميز باقتصاد معرفي يقوم أساسا على المعرفة والعلم بدلا من الصناعة.

هذه المعطيات التي يمر بها العالم جعل المؤسسة من أجل القدرة على المواجهة مجبرة على تبني نظام يضمن لها الاستمرارية، ويعتبر الذكاء الاقتصادي من أهم هذه الأنظمة و الذي أساسه التحكم في المعلومات من أجل استغلال الفرص المتاحة، ومواجهة التهديدات.

من خلال هذا الفصل تحاول توضيح بعض تجارب الدول العالم وأهم السياسات التي اتبعتها في تطبيق الذكاء الاقتصادي على مستوى مختلف المجالات.

المبحث الأول: تجارب بعض الدول في تطبيق الذكاء الاقتصادي

لتوضيح أهمية الذكاء الاقتصادي في زيادة تعزيز الاقتصاديات وكيفية مساهمته في تحقيق تنافسية منظمات الأعمال والعمل على تحسين آدائها واستدامتها سنحاول إلقاء نظرة على ممارسة الذكاء الاقتصادي حول العالم، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى أهم النماذج العالمية الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي.

المطلب الأول: التجربة اليابانية والأمريكية في تطبيق الذكاء الاقتصادي

انتقلت مرحلة الاقتصاد المعرفي إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة والذي يعد من المراحل المتقدمة في الاقتصاد المعرفي، لذا سنتطرق إلى عرض التجربة اليابانية والأمريكية في تطبيقهما للذكاء الاقتصادي.

أولا: التجربة اليابانية في تطبيق الذكاء الاقتصادي

توجهت القدرات اليابانية كافة الماديات منها والبشرية، والمسماة حينها القدرة المدنية، صوب التنمية الاقتصادية، وبناء نموذج لجمع المعلومات كافة في المجالات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية[1].

انتقل اليابانيون في كثير من القطاعات الصناعية من عملية التقليد إلى الابتكار عن طريق التكامل بين الذكاء الاقتصادي والمنافسة في مجال البحث والتطوير، وفتح حصص السوق الخارجي.

إن نظام الذكاء الاقتصادي الياباني يتسم بالاهتمام الكبير بالمعلومة كأداة إستراتيجية تحقق من خلاله حجم الاستثمارات في هذا القطاع، حيث حوالي 1.5% من رقم أعمال المؤسسات يستثمر في مجال الذكاء الاقتصادي ويستغرق 3 إلى 4% من وقتها في هذا المجال، وتعتمد المؤسسات اليبانية على الجامعات اليابانية (**Sogo Shoshas**) لإمدادها بالمعلومات، وهذا ما يفسر الاستثمار المنظم للمنشورات وقواعد البيانات والتزام اليابان بالمعارض التجارية والاجتماعات والبعثات[2].

---

[1]- نبيل مهدي الجنابي، محمد نعمة محمد الزبيدي: **الذكاء الاقتصاد مدخل الحديث للاقتصاد المعرفي**، جامعة القادسية، 2017، ص: 204.

[2]- زرقان مولود: **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة أنو فرع ولاية مستغانم**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص: 21.

الشكل (2-1): الذكاء الاقتصادي في اليابان

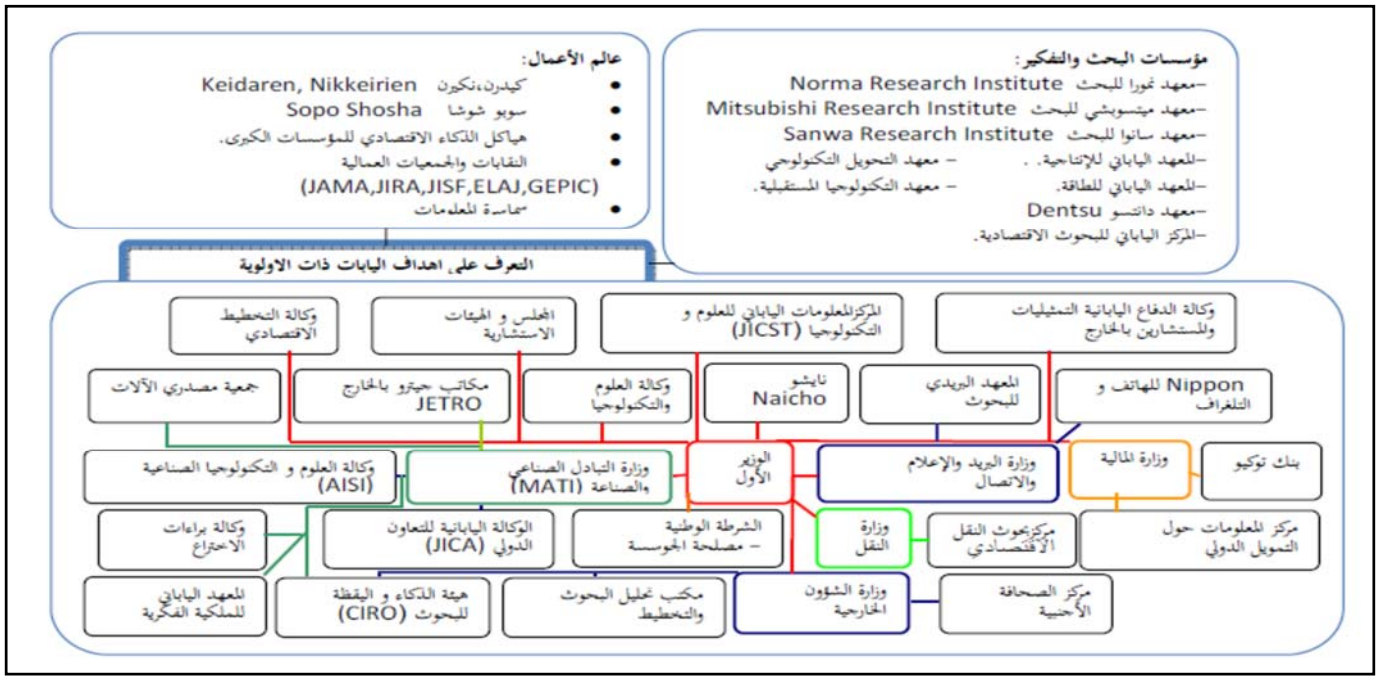

المصدر: حمداني محمد: **أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع02، 2012، ص: 18.

يتمركز في وزارة التجارة الدولية و الصناعة (MITI) و التي يتمثل دورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية وتوجيهها وإعلامها، كما يرتبط بهذه الوزارة كل من الجامعات اليابانية ، الشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز البحث والتطوير ، المنظمات المهنية والهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي و العلمي . وقد اعد هذا النظام لفائدة المؤسسات وفقا لقاعدة أن الإدارة الجيدة للموارد التي تسمح بخلق القيمة تتبنى سياسة متكاملة لإيفاد المتربصين والمتدربين اليابانيين إلى الخارج، واستقبال المتدربين الأجانب ومطالبة هؤلاء بإعداد تقارير حول مهامهم[1].

ويحظى عنصر الثقافة بأهمية كبيرة باعتبارها محرك لأداء النظام الذي يفسر نجاح اليابان التي تميل إلى الثقافة الجماعية

إن إجراءات يقظة المؤسسات اليابانية تتمثل في ثلاث مميزات أساسية هي :

– تدفقات أفقية للمعلومات التي تعكس عدم مركزية الإبداع .
– البحث عن الزيادة (redondance) في جمع المعلومة .
– استثمارات مهمة مخصصة لجمع المعلومات و نشرها .

من الشكل رقم (3-1) نستنتج أن هذا النظام يقوم على الوزارة الأولى والوزارات الاقتصادية وعالم الأعمال الذي يساهم في تحديد الإستراتجية العامة والشاملة للبلاد ، و أخيرا

[1]- زرقان مولود: **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة أنو فرع ولاية مستغانم**، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

هيئات التفكير (Think Thanks) التي تساهم في تطوير البحث وإدماج التطوير والإبداع عن طريق الدراسة المقارنة والتكنولوجية.

ثانيا: التجربة الأمريكية في تطبيق الذكاء الاقتصادي:

إن موجات المهاجرين من أوروبا، وخصوصا بعد ظهور الثورة الصناعية حملوا معهم خبراتهم ومهاراتهم وقاموا بتحويل التكنولوجيا والتقنيات من أوروبا إلى أمريكا في المجال الصناعي فكان هذا التحويل بصورة غير مباشرة أي عن طريق تيارات الهجرة الأمر الذي دفع بالتقنيين والمهندسين الأمريكيين للبحث عن طريقة النقل وتحويل هذه التكنولوجيا من أوربا إلى أمريكا وتحويل الصناعات الأجنبية الأوروبية إلى أمريكا، ولهذا السبب انشأ عام 1826 معهد فرنكلن FRANKLIN INSTITUTE في فيلادلفيا والذي اهتم بنقل واكتساب التكنولوجيا الأوروبية وتنسيق اليقظة التكنولوجية والعلمية، والنشر الواسع المشاريع الابتكار في أمريكا، واهتم المعهد بالتكوين في هذا الحال وذلك بتقديم محاضرات و دروس و تنظيم رحلات علمية وتكوينية و هذا ما يمكن اعتباره أول مظاهر منظومة الذكاء الاقتصادي الأمريكية التي ظهرت من خلال رغبة الأمريكان في التفوق الصناعي والتقني ولقد جاء معهد FRANKLIN INSTITUTE لتنسيق جهود الجمع المعلومات التكنولوجية ونشرها على المؤسسات الأمريكية وقيادة الجهود في مجال التكوين الاستعلامي العلمي والتكنولوجي ، والذكاء الاقتصادي في أمريكا له منظور جزئي من ناحية تنافسية المؤسسات الاقتصادية فيما بينها، لهذا فقد استعمل مصطلح الذكاء التنافسي حيث تولي المؤسسات الأمريكية أهمية لاستراتيجيات المؤسسات المنافسة و كيفية التصدي لها ومواجهتها، وهذا ما يظهر جليا في كتابات MICHAEL PORTER حيث تطرق سنة 1980 في كتابه إستراتيجية التنافس إلى إنشاء نظام استعلامات حول المنافسين واستعمال المعلومات المعرفة المنافسين.

وفي هذا السياق، فقد مورس الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة عمليا في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث بذلت المؤسسات الأمريكية جهودا معتبرة في هذا المجال، مدفوعة بالأهمية الكبرى لسوقها الداخلية، دون الاهتمام بالخارج، ونتيجة اشتداد ضغوط العولمة مطلع تسعينيات القرن المنصرم، أطلقت الحكومة إستراتيجية هجومية لدعم مؤسساتها الاقتصادية في مواجهة المنافسة العدائية القادمة أساسا من الدول الصناعية المتقدمة والناشئة على حد سواء، عبر تسخير قدراتها الاستعلامية، ومنها شبكة Echeon ، والذي تم إنشاؤه سنة 1947 في إطار الاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة وبريطانيا والتحقت به كتل من استراليا ، كندا ونيوزيلندا وكان هذا للتجسس على الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، هو نظام للتنصت على المكالمات، البرقيات والبريد الالكتروني، وكل دولة عضو فيه تتكفل بمنطقة جغرافية، ولكن هذا النظام تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية الفقرا للإمكانيات الضخمة التي تساهم بها أمريكا في هذا النظام وكل المعلومات التي تجمع بهذا

النظام يتم تحليلها. في أمريكا وخاصة في NSA، وقد تم توجيه هذا النظام للتنصت على المعلومات الاقتصادية والصناعية، كما زادت مساهمة وزارة الدفاع الأمريكية منذ عام 2003 في تطوير هندسة أنظمة المعلومات الإستراتيجية ونشرها في القطاع الاقتصادي.

وبعد نهاية الحرب الباردة بحثت الولايات المتحدة الأمريكية عن تعزيز هيمنتها واستمرارها من الناحية الاقتصادية على العالم، حيث وجه الرئيس الأمريكي BILL CLINTON عمل الوكالة المركزية للذكاء (CIA) في سنة 1993 نحو الاستعلام في الفعال الاقتصادي، عن طريق إنشاء المجلس الوطني الاقتصادي (NEC)، الذي أسندت له مهمة التنسيق السياسات الاقتصادية الداخلية، ويضم المجلس إلى جانب هياكله المتعددة، مختصين في كل قطاعات النشاط الاقتصادي، وقد اهتمت الولايات المتحدة كثيرا بالابتكار والتحديث في المجالات التي تهم المؤسسات.

وفي نفس الإطار، أنشأت (CIA) في سنة 1999 صندوقا للاستثمار بستى ب (-la Q-Tel) حيث عن طريق هذا الصندوق تزود كل من (CIA) ومختلف مصالح الاستعلام الأمريكية المؤسسات الاقتصادية بما تحتاجه من معلومات، وذلك مهما كان مجال نشاطها، فالصندوق يعمل بالتنسيق مع كل الفاعلين الأمريكيين في مختلف المجالات كالمستثمرين والباحثين وغيرهم، كما يستثمر هذا الصندوق في المؤسسات الناشئة والمهتمة بالمحالات الجديدة والواعدة من النشاط، فهو يهدف من خلال كل هذا إلى تحويل التكنولوجيا ذات الاستخدام المدني للمؤسسات الأمريكية وذلك للحفاظ على الأمن الوطني للوم أ وينصب اهتمامها أساسا على التكنولوجيات للمستقبلية خاصة في مجال القضاء وصناعة المركبات الفضائية المحال الصيدلاني وكذا الإعلام الآلي إلى جانب محالات حيوية أخرى.

وقد تعمق هذا التوجه أكثر بإقرار قانون carousel والذي صادق عليه الكونغرس في 15 ماي 2000 الذي فوض الأعوان الإدارة الأمريكية القيام بالتحقيق مع الشركات الأجنبية للمتورطة، ومعاقبتها إذا لزم الأمر. بفرض غرامات التجارية أو جمركية أو التعليق المساعدات العامة.

إن إستراتيجية الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة وان كانت هجومية بامتياز، فهي كذلك دفاعية من خلال منع تسرب المعلومات للدول أو المؤسسات الأجنبية، حيث تدعمت هذه الرؤية عن طريق إصدار قانون Cohen سنة 1996، المتعلق بالاستعلام والجوسسة الاقتصادية، والذي يرمي للمحافظة على أسرار الأعمال" سواء كانت إستراتيجية أم لاء وتمس هذه الحماية جميع أنواع المعلومات سواء كانت مالية، اقتصادية، الجارية أو صناعية

ويرتكز الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة على دعم التأثير وعمل جماعات الضغط التحقيق أهدافي المصلحة العامة في الداخل وفي الخارج من خلال المعطيات التكنولوجية والتجارية المستوفاة من طرف الوكالات الفيدرالية التي تخدم التكتلات

والتحالفات والتوافق الجماعي لغاية الأعمال والتجارة، فالذكاء الاقتصـــادي الأمريكي يرتكز على المتطلق الديراني ويتوفر على سـوق محترف خاص بالمعلومة القائدة المنظمة لضـمان خدمة التأثير والنفوذ وهذا النشاط يسهله وجود وكالات ضخمة لإنتاج ونشر المعلومة التقنية والتجارية ومن بينها بعض الدواوين الحكومية المكلفة بالنشـــر الرســـمي ومكتبة الكونغرس وكتابة الدفاع و وكالة NASA والوكالة المكلفة بالبيئة والمنظمة الوطنية للعلوم والإدارة المكلفة بالتجارة، كما أن المنظمات الأمريكية تمتلك بنوك ضـــخمة توفر معطيات تديرها بالإضـــافة إلى مهنيين مختصـــين في المعلومات وأشـــار تقرير MARTRE بان الذكاء الاقتصـــادي في أمريكا يرتكز على قدرة المنظمات الكبرى على إدارة الشـــبكات العالمية للمعلومات مع تواجد سـوق مختص للمهنيين في ذكاء الأعمال والضـــغط الجماعي (obby sag) بالإضافة إلى مجموعة من الوكالات الفيدرالية التي تنتج المعلومة التقني التجارية .

يرتكز نظام الذكاء الاقتصادي الأمريكي على العناصر التالية :

– وجود نظام فعال للاســـتعلام، يعمل على تحســـين تدفق المعلومات وانســـيابها على كافة المستويات الحكومية والاقتصـادية عمادة شبكة المعلومات المركزية (NCW) التي توفر كم هائل من المعلومات المنظمة والمفهرسـة، وتتيح الاشـتراك للمؤسـسـات الاقتصـادية، خاصـة العاملة منها في القطاعات الاستراتيجية .

– وجود إستراتيجية للضغط والتأثير على مختلف الحكومات التكتلات الإقليمية، والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصـندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصـادية وغيرها، وتمتد أنشطة الضغط والتأثير أحيانا إلى بعض المؤسسات المنافسة غير رفع عتبة المعايير التقنية المرتبطة بالمنتوجات.

– وجود منظومة قانونية متكاملة لتحافظ على المصـالح والمؤسـسـات الأمريكية من المنافسـة الخارجية غير المشـــروعة، غير حماية الملكية الفكرية ومكافحة الجوســـة والحيلولة دون تسرب الإرث العلمي والتكنولوجي الوطني.

– وجود جهاز للوقاية من اسـتحواذ الاسـتثمارات الأجنبية على الشـركات الأمريكية يسـتند عمله على القانون الأمريكي الذي يمنع صـــراحة تغلغل المســـتثمرين الأجانب في القطاعات الإســـتراتيجية، كالبني التحتية، والطيران والفضـــاء، والطاقة، حيث تتولى لجنة الاســـتثمار الأجنبي (CFT) برئاســة وزير الخزانة دراســة المشــاريع المذكورة، لتحديد مدى التحديدها الأمن القومي.

فمنظومة الذكاء الاقتصـــادي الأمريكي تتمحور حول البيت الأبيض ومجلس الأمن الوطني وهي إســـتراتيجية. وطنية تحتم تجميع الحالات التي تنظر إليها أمريكا على أنها إســتراتيجية وحيوية، حيث تم تشــكيل ما يســمى بغرفة الحرب (war room) خاصــة بكل ســـوق، يتم تجميع المعلومات المفيدة، وتوزيعها على المتعاملين الاقتصـــاديين العموميين والخواص على حد سواء. 1

كما يبعد أن شركات الذكاء الاقتصادي بحجمها الكبير، وتتواجد في كافة أنحاء العالم، وتستخدم طاقات بشرية ومادية كبيرة، حيث تلاحظ وجود وكالات خاصة للذكاء الاقتصادي مثل شركة company hold and

وهي مؤسسة رائدة تقدم الخدمات المتعلقة بالخبرات البحوث والدراسات التحاليل، الاستشارات، التكوين. فمنذ سنة 1979 قدمت خدمات الأكثر من 250 شركة في أمريكا، كذلك تحد شركة competitive intelligence inc وهي مؤسسة تهتم بالاستعلامات الصناعية عن المنافسين ومقرها فلوريدا ومؤسسة strategic ccompetitive intelligence Professional and وهي منذ سنة 2010 تسمى بهذا الاسم وهي تهتم بتحسين مسار اتخاذ القرار وتحسين الكفاءة الشاملة للمؤسسة باستعمال أدوات الذكاء الاقتصادي.

ومن أشهر الشركات على الإطلاق، وكالة kroll international التي تعد الأهم عالميا في مجال الذكاء الاقتصادي، حيث تعمل على إجراء الاستعلامات والتحقيقات وتحليل المخاطر الاقتصادية والتجارية والقدم خدمات الحماية التقنية، والدعم القانوني للمؤسسات الأمريكية، وقد أحصيت سنة 2007 حوالي 7000 عامل موزعين على 70 مكتبا في جميع أنحاء العالم، وبرقم أعمال يقارب 10 مليار دولار 2

ويمكن اعتبار النظام الأمريكي للذكاء الاقتصادي يتعلق تحديدا بالإستراتيجية التنافسية للشركة، ويعكسه الطابع الأكثر تفتنا كما يتميز بحرية المبادرة لما له من هيئات مختصة به والداعمة له، وإلى جانب ذلك، المهنيين والوكالات الفيدرالية والمجموعات الكبرى، وهذا ما أثبته marte في تقريره، حيث اعتبر أن النموذج الأمريكي للذكاء الاقتصادي هو نموذج أقل تمركزا وأكثر حرية مقارنة باليابان، إذ أن المؤسسة الأمريكية الكبرى خلقت لنفسها منذ أواخر الخمسينيات أقساما داخلية للتنافسية الذكية المعتمدة على إمكانيات بشرية ومادية هائلة.

إن الهدف الأساسي لعملية الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في دعم التأثير وجماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل والخارج، جميع الهيئات والمؤسسات في إعداد الإستراتيجية الوطنية ذات الأولوية للبلد والتخطيط لتنفيذها كما تشترك وضمن هذا الإطار تندرج أهداف فرعية منها:

- تسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية والإستراتيجية للجميع؛
- دعم وتحسين التلاحم الوطني؛
- تقليص تبديد الموارد بغرض التحكم في تكنولوجيا المعلومات.

الشكل (2-2): النموذج الأمريكي للذكاء الاقتصادي

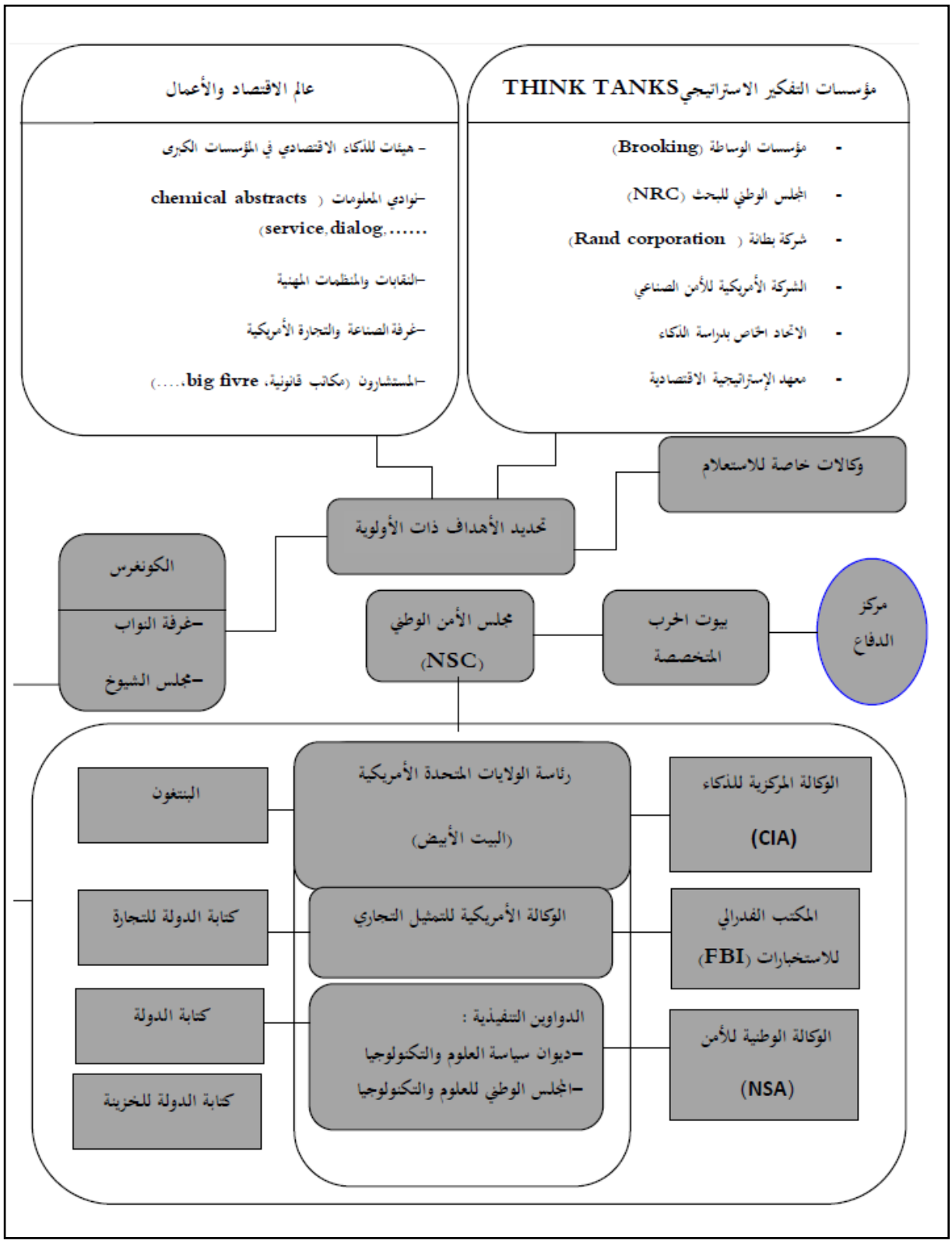

المصدر: سيواني عبد الوهاب: نحو **إدماج الذكاء الاقتصادي في تسير الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص: 235.

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في تطبيق الذكاء الاقتصادي

يتميز النظام الفرنسي بوجود دور قوي للحكومة في ميدان الذكاء الاقتصادي إلى جانب المؤسسات العمومية الكبرى، كما أن المبادرات العمومية في فرنسا تتغلب على كل ما هو خاص بالإضافة إلى ذلك يبقى النموذج الفرنسي فيما يخص الذكاء الاقتصادي رهين عائقين أساسيين هما:

– **العائق الدستوري:** يحكم وجود ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي رئيس الجمهورية - الوزير الأول) خاصة في مرحلة التعايش السياسي كما يأخذ على تركيبة الوزارات ضعفها في تجسيد آليات اليقضة والذكاء الاقتصادي و حتى في إبراز الإدارة للتغيير .

– **العائق الثقافي:** وقد نتج عن ظهور الانتماء الغربي و المرجعيات الثقافية والفكرية لمختلف أسلاك الموظفين وظاهرة إخفاء المعلومات والتحفظ عليها كما أن ثقافة الدبلومات الممنوحة من مختلف المدارس العليا والجامعات في فرنسا تكرس نوعا من عدم تجانس في الثقافة الإدارية و بالتالي ضعف الثقافة المشتركة و الرغبة في التحديث والتطوير، ضف إلى ذلك عدم قدرة ما يسمى بالهيئات (Fondations) على جلب الذكاء البشري الخارجي واستخدامه في إقامة آليات الذكاء الاقتصادي والاستفادة منه على نحو ما هو جاري العمل به في مؤسسات و هيئات التفكير في الولايات المتحدة أو اليابان.

على سبيل المثال، توجد في فرنسا 473 هيئة لا تتلقى إلا 0.09% من الناتج الداخلي الخام، في حين توجد 12000 هيئة من هذا النوع تتلقى 2.1%% من الناتج الداخلي الخام في أمريكا، و3000 هيئة في بريطانيا و 2000 في ألمانيا وقد تعالت الأصوات لإصلاح نظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا انطلاقا من سنة 1995م عند نشر تقرير Caragon و من بعدها تقرير النائب Marte، لقد إقترحكاربونا نظاما للذكاء الاقتصادي وفقا للخصوصيات الفرنسية وفقا للشكل التالي:

الشكل (3-2): النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي

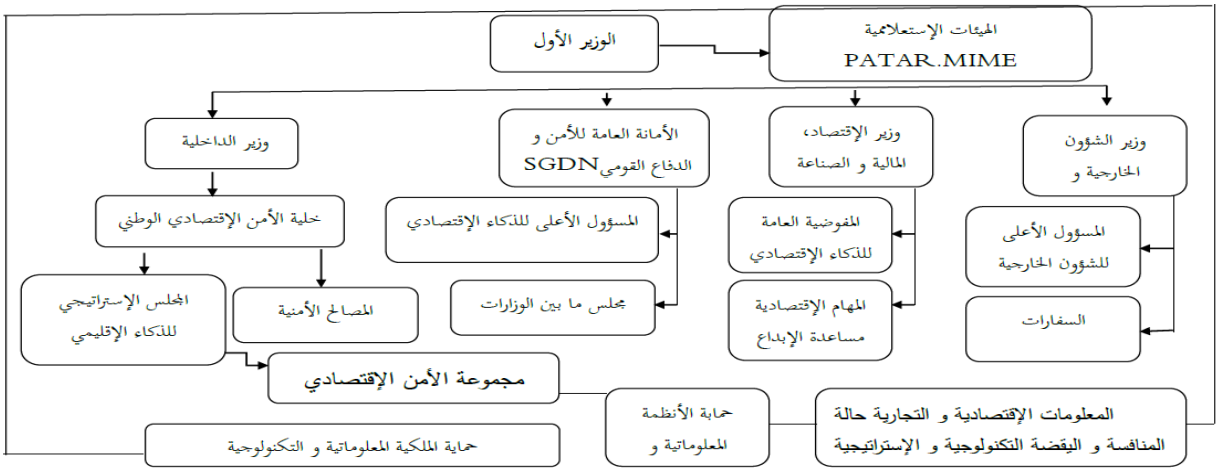

المصدر: زروقي صبرينة، جزري إنصاف: الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الواقع والآفاق، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019-2020، ص: 94.

يتضح من هذا الشكل أن المؤسستين الهامتين في هذا النظام هما على التوالي الأمانة العامة للتنسيق بين الوزارت (SGCI) والأمانة العامة للدفاع القومي (SGDN) وكلاهما تحت سلطة الوزير الأول، كما اقترح التقرير تطوير الذكاء الاقتصادي وعمليات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي (الجماعات المحلية) والقطاع الخاص تم ذلك بإنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) وهي مؤسسة عمومية كما تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوروبية للذكاء الإستراتيجي (CEIS) والتي تقدم خدماتهم المؤسسات صناعية فرنسية وأوربية، كم ألح تقرير Martre على دعم تعليم الذكاء الاقتصادي على قرار مجموعة الدراسات التجارية العليا (HEC).

فكرة دعم الذكاء الاقتصادي تم تبنيها إقليميا بضمان تدخل أحسن للجماعات المحلية لصالح مؤسسات الذكاء الاقتصادي في هذه المؤسسات و مساعدتها على تجاوز العوائق لتحسين الإنتاج و دعم التنافسية و التصدير للوصول إلى الأسواق الخارجية[1].

[1] - زروقي صبرينة، جزري إنصاف: **الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

المطلب الثالث: تجارب بعض دول العربية في تطبيق الذكاء الاقتصادي

سعت بعض البلدان العربية وفقاً لمحاولات متفاوتة الى تكوين نظام الذكاء الاقتصادي او اليقظة الإستراتيجية والذي يعد من أهم تطبيقات الاقتصاد المعرفي وكأحد الحلول المقترحة للنهوض بواقع اقتصاديات البلدان الساعية للولوج إليه ونستعرض تلك المحاولات وفقاً للمعلومات التي تم الاطلاع عليها في البحث.

أولا: التجربة المصرية.

تعد مصر أول بلد عربي انشأ فيه مركزاً للمعلومات واتخاذ القرارات. ويتبع المركز المجلس الوزراء. إذ تم إنشاؤه في العام 1985 لغرض دراسة المتغيرات الاقتصادية والمالية. فضلاً عن تحديد المشكلات الرئيسة وتحليلها. ويقوم المركز بتقديم المقترحات الفاعلة من خلال إصدار القيم ذات الطابع الكمي والكيفي.

وطبقت مصر نظاماً رقابياً جديداً في مصانعها للتأكد من السلامة والكفاءة والحماية وتشجيع الابتكار، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والذي يشير إلى أن أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات فضلاً عن البحث والتطوير أضحت جزءاً أساسياً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعنصر الفاعل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

وقد سعت مصر وبجهود فردية وبالتعاون مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية كالاسكوا والانكتاد لتهيئة البنى التحتية لاعتماد التجارة الالكترونية على الصعيدين الحكومي والخاص.

وسعت مصر لإعداد وتنفيذ برامج لمواكبة التطورات الجديدة للانتقال للاقتصاد المعرفي. إذ تم إنشاء مركز الحكومة الالكترونية وتنفيذ برنامج متكامل الإصدار أول الخرائط الالكترونية لمعايير الجودة وتواصلت عمليات التأهيل للمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل ببرنامج محو أمية الحاسوب والانترنت وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتم وضع إطار جديد لتطوير التعليم الجامعي في التخصصات التكنولوجية وأطلقت هيئة تنمية المعلومات مبادرات لتطوير أدوات التوقيع الالكتروني. وعلى الرغم من ارتباط مصر بالانترنت منذ عام 1993. لكنه لم ينعكس ايجابياً على تطوير الواقع في هذا الشأن[2].

وقد أشارت الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي في مصر بلغ (7.4%) في عام 2008 وانخفض إلى (7.2%) في عام 2009. أما في عام 2010 فقد بلغ (5.1) ثم عاد لينخفض

[1] - محمد مصطفى عمران: **الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2003، ص: 48.
[2] - كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015،: ص: 124.

إلى (1) في عام 2011. الأمر الذي يثير المخاوف على مستقبل الاقتصاد المصري ويستوجب إيجاد الحلول البديلة لذلك[1].

يتضح مما تقدم تواضع المحاولة المصرية في مواكبة التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة من تطبيقات الاقتصاد المعرفي المتمثلة بالحكومة الالكترونية والذكاء الاقتصادي وهو ما يشير إليه تراجع معدلات النمو التي يشهدها الاقتصاد المصري لاعتماده على الأساليب التقليدية في عمليات التنمية.

ثانيا: التجربة التونسية:

أوضح رئيس الجمعية التونسية للذكاء الاقتصادي بأنه لم يأخذ الطابع الرسمي و لم تحتويه سياسة عمومية لها تصميم و مؤسسات رسمية كما أنه لا يوجد تقاليد تقاسم المعلومات بين المنظمات وفهم (Harbulot) بأن التونسيين يختصرون الذكاء الاقتصادي في مشروع إنشاء وكالة حكومية الجمع المعلومات الخدمة المنظمة[2].

علاقة التونسيون مع الذكاء الاقتصادي عرف البداية من خلال الاهتمام باليقظة التي كانت تقوم به بغرض API : Agence de promotion l'investissement الوكالة لترقية الاستثمار القيام بدراسات عن أعمال وتنشرها للمنظمات من خلال مجلة تحمل عنوان رسالة الصناعة و هي نشرة تصدر كل ثلاثة أشهر وترفقها يقظة من خلال أخبار الوكالة في الصبغة الإلكترونية الموجهة إلى المشتركين و تحتوي على معلومات شخصية حسب القطاع وتغطي كل ما هو جديد في القوانين و التكنولوجيا والاقتصاد... إلى كما يقوم مركز الدراسات المونوغرافية monographique لصناعة التونسية و دراسة المشاريع بالإضافة إلى دراسات صناعية خاصة، كما يقوم مركز التوفيق والإعلام الصناعي يتمكن المتعاملين بالولوج إلى بنوك المعطيات الوطنية والدولية و القيام باليقظة التكنولوجية و نشر معطيات بيبلوغرافية و تكلفة عوامل الإنتاج كما يقوم بنشر بصفة دورية الظرف الاقتصادي و تم تدعيم شبكة اليقظة بمركز التوثيق واليقضة التكنولوجية في (Centime) في مجال صناعة الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك[3].

كما أن Benshel و الآخرين لم يخطئوا عندما توقعوا بأن تطور الصادرات و الشراكة واستقبال المنظمات الأجنبية في تونس الاستثمارات الأجنبية تفرض تطور أنظمة اليقظة كخطوة أولى ثم التوجه نحو الذكاء الإقليمي مع التذكير بأن الهدف الأول للذكاء الاقتصادي هو إنشاء موارد و ثورات، بحيث بحث على أثر هذا التخمين و لعدد آخر من

---

[1]- هند محمد هاني: **استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ لمستقبل نمو الاقتصاد المصري**، مجلة الدراسات المستقبلية، جامعة أسيوط، العدد 2، 2016، ص: 20.

[2]- حميدوش أمحمد: **الذكاء الاقتصادي "فهمه، وإنشاؤه، وتأصيله، واستعماله"**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص: 152.

[3]- زروقي صبرينة، جزري إنصاف، **الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

الباحثين جاءت مبادرة البداية من خلال فتح النقاش بخصـــوص الذكاء الاقتصـــادي عبرو الملتقى الدولي الأول المنظم من 14 إلى 16 فبراير 2008 بالحمامات و الذي تناول موضوع أنظمة المعلومات والذكاء الاقتصـــادي و إتبعه بعد ســـنة ملتقى ثاني من 12 إلى 14 فبراير 2009 بالحمامات الذي يتناول نفس الموضـوع التعاون بين جامعة منوبة التونسية و الجامعة الفرنســية (Nacy (2 أثمر بتنظيم الملتقى الدولي الثالث بســوســة من 18 إلى 20 فبراير 2010 و بالرعاية من وزارة التعليم العالي والبحث و التكنولوجيا التونســية واهتم الملتقى بمعالجة إشـكالية نظم المعلومات و الذكاء الإقتصـادي، ينتقل الملتقى في السـنة الموالية إلى المغرب في طبعته الرابعة لتعاون المدرسـة العليا للتجارة الإلكترونية التونسية مع الجامعات المغربية و الفرنسية في تنظيم هذا الملتقى ثم يعود تنظيمه في تونس في طبعته الخامسة لينظم من 16 إلى 18 فبراير 2012 بجربة.

الإهتمام بالذكاء الاقتصادي تحسد بإنشاء شبكة لليقظة بغرض التطلع على كل جوانب الخاصـة باليقظة التجارية و الإقتصـادية وإستفادة مشـروع شـبكة اليقظة والذكاء الإقتصـادي بدعم من الحكومة السويسرية بحيث تكلف سويسرا بمبلغ قدره ثلاثة مئة ألف دولار أمريكي، ورافقه تنظيم ملتقى عنوانه الذكاء الإقتصـــادي في خدمة المنظمة و الذي أنعقد في منوبة بتاريخ 09 مارس 2010م و تكلفت بتنظيمه وزارة التجارة والصـــناعة التقليدية بالتعاون والتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة و أرباب العمل و المؤسسات المكلفة بالتصدير.

وينتظر من هذه الشـبكة بأن تقوم بتقديم للحكومة والمؤسـسـات و المنظمات المعلومة النافعة حول فرص أعمال التصـدير وتوجهات الأسـواق بهدف تعزيز التنافسـية العالمية بدأ يأخذ التوجه العام للذكاء الإقتصـادي في تونس خدمة التصـدير و هذا ما يؤكده الملتقى الأخير الدولي الذي أخذ عنوان الذكاء الاقتصـادي شـعاع للولوج إلى الأسـواق الممكنة و الذي تنظم في 22 مارس 2012 في العاصـمة تونس بالتعاون بين وزارة التجارة والصـناعة التقليدية و الشـــبكة التونســـية للذكاء و التحليل و اليقظة عرض للشـــبكة التونســـية لليقضـــة و الذكاء الاقتصادي.

الشبكة التونسية لليقظة والذكاء الإقتصـادي حسب Ben moneli - جاءت لتستهدف كل من[1]:

المنظمات التونسـية المصـدرة أو التي تصـدر لأول مرة لتقدم لها معلومات تبلغها عن توجهات المتطلبات الأسـواق الخارجية وتشـعرها بالإنذار التي تحتوي على المعلومات ذات طابع إســتراتيجي من أجل أن تتكيف هذه المنظمات في مقاربتها للأســواق الخارجية وتكون المعلومات المقدمة أداة من أدوات المساعدة على القرار.

[1]- حميدوش أمحمد: **الذكاء الاقتصادي "فهمه، وإنشاؤه، وتأصيله، واستعماله"**، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

مؤسسة الدعم في التجارة لتكتسب قدرة على التحليل الإستباتي للأحداث المرتبطة بالتجارة الخارجية و إستعمال المعلومات الإستراتيجية و التحسين خدماتهم الخاصة يدعم المنظمة و التعاون مع مختلف الأقطاب و المؤسسات في محال تبادل المعلومات الإستراتيجية.

أما نشاطات الشبكة على المدى القصير و المتوسط فينتظر من أن تتضمن إطلاق بوابة على الواب لنشر و تبادل الإلكتروني للمعلومات النافعة مع التركيز في العمل على القطاعات الإستراتيجية في تونس و في الخارج و تحديد برنامج تدريبي خاص باليقظين وتحسين المتعاملين المستهدفين على أهمية الذكاء الإقتصادي.

من جانب الممارسة للذكاء الاقتصادي فحسب جريدة أفريكان مناجر فإن العديد من الدوائر والمؤسسات تمارس اليقضة الإقتصادية مثل مركز ترقية الصاد رات و الإتحاد لأرباب العمل الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية) (NTICA) و غرف الصناعة والتجارة والمعهد[1].

ميلاد للجمعية التونسية للذكاء الإقتصادي يرتقب من أن يكون لها دور محطة الجمع شمل خبرات في هذا المجال وأن قانونها الداخلي يحتوي على تنوير النقاش الخاص بالاقتصاد الوطني و أنها تعمل ضمن خمسة محاور والمتمثلة في ترقية ونشر ثقافة الذكاء الإقتصادي والمساهمة في وضع سياسة عمومية للذكاء الإقتصادي وإنشاء ديناميكية مع كل الفاعلون الإقتصاديين العموميين والخواص وضمان دورات تكوين في مجال الذكاء الإقتصادي مع ترقية وتثمين مهن سيرورات الذكاء الإقتصادي وترتيب علاقات التعاون الدولي لتبادل المعارف والخبرات، كما أن الجمعية تحمل مشروع المخطط الجهوي للذكاء الإقتصادي في تونس.

[1]- زروقي صبرينة، جزري إنصاف، **الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

المبحث الثاني: واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر

تجربة الجزائر في مجال الذكاء الاقتصـــادي تشـــهد تحديات وفرصـــا تعكس الوضـــع الاقتصـــــادي والاجتماعي في البلاد، و فيما يلي نظرة عامة على بعض الجوانب الرئيســـية لتجربة الجزائر في هذا المجال.

المطلب الأول: مجالات استخدام المعلومات

استخدام المعلومات يمكن أن يكون له تأثير واسع في مجموعة متنوعة من المجالات، و فيما يلي بعض المجالات الرئيسية لاستخدام المعلومات[1].:

- التعليم من خلال تطوير المناهج التعليمية تحسين طرق التدريس والتعلم، وإتاحة الموارد التعليمية للطلاب والمعلمين .
- الصـــحة من خلال تحليل البيانات الصـــحية لتحســـين الرعاية الطبية، تطوير الأدوية والعلاجات الجديدة ومراقبة الأمراض والتنبؤ بتفشي الأوبئة .
- الأعمال والتجارة من خلال تحليل الأسواق وتحسين الاستراتيجيات التسويقية، تحسين كفاءة العمليات والإنتاج، واتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على البيانات المالية والتحليلية .
- البحث العلمي من خلال جمع وتحليل البيانات لدعم النظريات العلمية مشاركة المعلومات بين الباحثين التعزيز التعاون العلمي والتحقق من النتائج ونشر الأبحاث الجديدة .
- الحكومة والإدارة العامة من خلال تحســـين الخدمات العامة من خلال تحليل البيانات صياغة السياسات العامة بناءً على المعلومات، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد .
- الأمن والدفاع من خلال تحليل البيانات الاســتخباراتية لمكافحة التهديدات الأمنية، تطوير استراتيجيات الدفاع، ومراقبة الأنشطة المشبوهة والتنبؤ بالأخطار .
- الإعلام والصـــحافة من خلال جمع وتحليل المعلومات لتقديم تقارير دقيقة وموثوقة، مراقبة الاتجاهات والأحداث العالمية، وتوفير التحليلات العميقة للمجتمع
- التكنولوجيا والابتكار من خلال تطوير البرمجيات والتطبيقات الجديدة تحســـين تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، وابتكار منتجات وخدمات جديدة .
- البيئة والاستدامة من خلال مراقبة التغيرات البيئية وتحليل تأثيرها، تطوير استراتيجيات للحفاظ على الموارد الطبيعية والتوعية بالمشكلات البيئية والعمل على حلها .

وفي المطلب الموالي سنتطرق إلى بعض الأمثلة على التجارب الرائدة التي اعتمدها الجزائر في مجال الذكاء الاقتصادي، والتي تظهر كيف يمكن تحقيق النجاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: تجربة الجزائر في مجال الذكاء الاقتصادي

[1] - جباري سعاد: **محاضرات الذكاء الاقتصادي** ، جامعة أبي بكر القائد تلمسان، ص20.

تجربة الجزائر في مجال الذكاء الاقتصـادي تشـهد تحديات وفرصـا تعكس الوضـع الاقتصـادي والاجتماعي في البلاد، و فيما يلي نظرة عامة على بعض الجوانب الرئيسـية لتجربة الجزائر في هذا المجال:

1- اعتماد الاقتصاد على النفط والغاز:

ارتفعت الصـادرات خارج قطاع المحروقات بشـكل ملحوظ في السـنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 26 مليار دولار في عام 2019 إلى 5,1 مليار دولار في عام 2023. وسيرتفع معدل تغطية إجمالي الواردات من الصادرات خارج قطاع المحروقات من 6,5% سنة 2020 إلى 11,44% في عام 2023 سيذهب حوالي 71,71% منها في عام 2023 إلى الدول الأوروبية بموجب اتفاقيات تفضيلية[1].

وتتألف حوالي 89% من الصـادرات خارج قطاع المحروقات من المنتجات شـبه المصـنعة، ولكن الدراسـات التي أجريت على صـادرات التعدين والصـادرات الصـناعية والزراعية الغذائية والتوصيات الواردة في إستراتيجية التصدير الوطنية تشير إلى أن هناك مجالاً حقيقياً لتوسيعها لتشمل منتجات أخرى. وما يتبقى القيام به هو تفعيل هذه الإستراتيجية على المدى المتوسـط إلى برامج ملموسـة لتعبئة ودعم المتعاملين ذوي الإمكانات التصـديرية الحقيقية، وفيما يلي سنعرض أهم المنتجات الخاصة بالمحروقات في ما يلي:

الجدول (1-2): تطور المنتوجات النفطية والغازية

	الوحدة	2019	2020	2021	2022	2023
إنتاج النفط الخام	10^6 de TM	48.3	42.4	42.5	45.5	46.1
إنتاج الغاز الطبيعي	10^9 م^3	127.4	123.2	132.2	132.7	136.1
سعر البرميل بترول صحراء بلاند	دولار للبرميل	64.4	42.4	70.8	104.5	83.5

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من التقرير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2023، ص 77.

عرف هذا المجال نجاحا لعدة عوامل ومن بينها جمع واسـتخدام كم هائل من المعلومات وهذا ما يساعد على تطور الذكاء الاقتصادي وذلك بتضاعف حجمها من 2019 إلى غاية 2023 زيادة الصادرات عن المحروقات والإستراتيجية الوطنية للتصدير.

2- تنويع الاقتصاد :

في ظل الظروف الجيوسـياسـية و التغيرات المناخية التي يشـهدها العالم، والتي أثرت بشـكل كبير في الإنتاج الفلاحي وسـلاسـل التموين، بات أمن الدول مهدّدًا ولم تعد قادرة على التحكم في أمنها الغذائي. وعلى غرار الدول الآخرى، تجد الجزائر نفسها في سباق مع الزمن

[1] - المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي والبيئي، التقرير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2023، الجزائر، ماي 2024، ص 21.

من أجل أخذ التدابير اللازمة من حيث تأمين الإنتاج الوطني لمختلف الشعب الفلاحية، لاسيما الواسعة الاستهلاك[1].

وأمام عزم السلطات العمومية على الحد من اللجوء للاستيراد بصفة مستمرة، وجب إيجاد حلول وسياسات لمواجهة مشكلة التبعية الغذائية وتحقيق الآمن الغذائي. وفي هذا الإطار يبرز أهم محور لتنظيم الإنتاج الفلاحي؛ وهو التسيير المحكم للعقار الفلاحي، الذي يعد اللبنة الأولى في تنظيم النشاط الفلاحي ونشاط المهنيين، حيث يستمر النمو الاقتصادي في إظهار معدلات كبيرة للسنة الثالثة على التوالي، مع العودة إلى وضع مستقر بعد الركود الذي تم تسجيله في أعقاب الأزمة الصحية العالمية.

الجدول (2-2): تطور معدلات النمو القطاعية (بالنسبة المئوية)

	2021	2022	2023	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي 2021	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي 2022	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي 2023
الفلاحة والصيد	1.0	5.4	3.3	11.9	11.2	13.9
الصناعات الاستخراجية	19.8	5.1-	4.8	13.8	20.7	17.0
الصناعات التحويلية	6.4	12.8	1.6	8.7	10.8	8.2
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز	8.3	5.6	5.1	1.6	1.3	1.3
البناء	5.8	4.0	3.7	14.5	12.6	13.6
الخدمات السوقية وغير السوقية	3.2	5.1	3.9	49.5	43.5	45.9

المصدر: حساب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بناء على المعطيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات

اتسم عام 2023 بانتعاش النشاط في قطاع الصناعات الاستخراجية بمعدل إيجابي بلغ 4.8% مقارنة بالتراجع الذي شهده عام 2022، وبلغ النمو قطاع الخدمات 3.9% في عام 2023، ويرجع ذلك أساسا إلى الأداء الديناميكي للقطاع التجاري وقطاع المقاهي والفنادق والمطاعم، بمعدلات بلغت 6.2% و18.7% على التوالي.

أما فيما يتعلق بالمساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي ساهمت الصناعات الاستخراجية بنسبة 18.8% بين عامي 2022 و2023، بزيادة قدرها 5 نقاط مئوية مقارنة بعام 2021، بينما تظل المحرك الرئيسي للاقتصاد، حيث تمثل أكثر من 21% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90% من الصادرات وتحقق أكثر من 76% من إيرادات الميزانية، ستساهم قطاعات الزراعة والصيد البحري والبناء بمتوسط 12.3% و13.6% على التوالي بين عامي 2021 و2023، ساهم قطاع الصناعات التحويلية بمعدل 9.2% على مدار السنوات الثلاث الماضية.

[1] - المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي والبيئي، لجنة الحوكمة المالية والسياسات الاقتصادية، تقرير حول تطوير أنظمة العقار الفلاحي لاسيما الأراضي الصحراوية ودعم الزراعات الإستراتيجية والصناعات الغذائية، مارس 2024، ص 02.

عرف هذا المجال فشـــلا لعدة عوامل ومن بينها غياب قاعدة بيانات الزراعة الدقيقة والمحدثة وضعف استخدام أنظمة الاستثمار عن بعد وتقليل المعلومات والمعطيات.

3- الاستثمار والشراكات الدولية:

شهد عام 2023 بدء تنفيذ قانون الاستثمار الذي صدر في العام السابق. وقد تم إصدار ما يقرب من اثني عشر نصاً تنفيذياً لهذا القانون في عام 2022، ولا سيما تلك المتعلقة بتنظيم وعمل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار.

وقد حقق الإطار القانوني والتنظيمي الجديد تقدماً حقيقياً، لا سـيما فيما يتعلق بإضـفاء اللامركزية على معالجة قرارات الاســتثمار، وتوفير الضــمانات، وجعل المزايا التي ينص عليها القانون تلقائية، وإلغاء القيود القانونية على المستثمرين الأجانب، وحصر دور المجلس الوطني للاسـتثمار في تحديد إسـتراتيجية السـلطات العمومية ومراقبة تنفيذها، وإنشـاء هيئة للطعون على أعلى مستوى حكومي، وما إلى ذلك.

ويأتي إصدار القانون الذي يحدد شروط منح الأراضي الاقتصادية في المجال الخاص للدولـة والمخصــص لإنجاز المشــاريع الاســتثمارية في نوفمبر 2023 ليكمل الإطار الاستثماري من خلال توضيح إجراءات منح الأراضي، ولا سيما من خلال السماح بتحويل الامتياز إلى تنازل، وتكليف وكالة الاستثمار بالإجراءات ذات الصلة.

وقد تم إصـدار اللوائح التنفيذية لهذا القانون في نهاية ديسـمبر 2023 ، ولا سـيما تلك المتعلقة بنطاق الأراضــي الاقتصــادية وشــروط وأحكام الامتياز وقابليته للتحويل إلى امتياز ومسؤولية الوكالات الجديدة التي تم إنشـاؤها الأراضـي الصـناعية والسـياحية والعمرانية في إدارة وتطوير محفظة الأراضي[1].

وعلى أرض الواقع، لا يزال يتعين تقييم قابلية تفعيل هذا الإطار التشــريعي والنظامي والتنظيمي الجديد على أرض الواقع، وينبغي مواصــلة التشــاور مع المشــغلين الاقتصــاديين وتنظيمه من أجل معالجة أي هواجس وإجراء التعديلات اللازمة. كما سيكون من المستحسن أيضـاً ضـمان تعزيز القدرات البشـرية للوكالة العربية للاسـتثمار والإنشـاء والتعمير لجعلها مؤسسة فعالة لدعم المستثمرين. وسيكون هذا الأمر أكثر حكمة بالنظر إلى الضعف المستمر في تنفيذ برامج التجهيز، خاصة تلك الخاصة بإعادة التأهيل والتحديث العمومي التي باشرتها السـلطات العمومية لفائدة القطاع الاقتاصـدي العموي والجماعات المحلية، مع ما يترتب عن ذلك من عدم فعالية التكلفة.

ومن شأن كل هذه التدابير أن تساعد على تعزيز الاستثمار وتحسين الشراكات الدولية من حيث مناخ الأعمال ولذلك سيكون من المناسب وضع نظام للرصد والمتابعة بهدف إدخال

[1] - المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي والبيئي، التقرير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2023، الجزائر، ماي 2024، ص 18.

التعديلات اللازمة على عملية التنفيذ وعلى بعض الجوانب الرئيسية للقرارات الإستراتيجية التي سيتم اتخاذها.

وخلال صدور قانون الاستثمار القانون رقم 18/22 المؤرخ في 24 جويلية 2022 يمكن أن يكون له تأثيرات متوقعة على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، لاسيما ضمان تحويل رأس المال المستثمر والدخل الناتج عن الاستثمارات المنجزة من خلال استقطاب رؤوس الأجنبية، وبالفعل سجلت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ارتفعا ملحوظا في نوايا الاستثمار لدى الأجانب، وذلك كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول (2-3): وضعية المشاريع الاستثمارية المسجلة من قبل المتعاملين الأجانب

السنوات	عدد المشاريع المسجلة	المبلغ (مليون دج)	عدد المناصب المستحدثة
2021	1	5661	358
2022	14	12347	1051
2023	87	853245	10315

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

عرف هذا المجال فشلا لعدة عوامل بحيث أن الجزائر بدأت تمارس الذكاء الاقتصادي في مجال الاستثمار بالفطرة السياسية دون وجود .

4- التعليم وتطوير المهارات:

في ما يتعلق بالتعليم الوطني، وبشكل أكثر تحديدا معدلات النجاح في امتحانات نهاية الطور التعليمي، تم تسجيل نسبة 60,97% لامتحان شهادة التعليم المتوسط في عام 2023 مقارنة بنسبة 59,16% في عام 2022 (متوسط معدل النجاح المحدد بـــ 20/9.5 لكلا العامين) أي بزيادة طفيفة تبلغ حوالي نقطتين في النسبة المئوية[1].

بالنسبة لامتحان البكالوريا، بلغ معدل النجاح في عام 2023 نسبة 50,63% (متوسط معدل النجاح المحدد بـــ 20/10) مقارنة بـــ 58,75% في عام 2022 متوسط معدل النجاح المحدد بـ 9.50/20) ، أي بانخفاض قدره 8 نقاط مئوية.

يعتبر تقييم التحصيل السابق للتعلم تطوراً كبيراً في هذا القطاع، حيث يعد طريقة جديدة لتقييم التلاميذ في السنة الخامسة الابتدائية بعد إلغاء امتحان نهاية المرحلة الابتدائية أكثر من 920 ألف تلميذ معني في الفترة من 30 أفريل إلى 25 ماي). وقد تم تقييم التلاميذ على أساس تحصيلهم في ثمان مواد دراسية بهدف تحديد قدراتهم دون الحاجة إلى اللجوء إلى

[1] - المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي والبيئي، التقرير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2023، الجزائر، ماي 2024، ص 49.

التصحيح، وبالتالي تعويض أي قصور قبل الالتحاق بالطور المتوسط وتقليل معدل الإعادة في السنة الأولى من الطور المتوسط.

في قطاع التكوين والتعليم المهني، تم إنشاء مجموع 321305 مقاعد جديدة للتعليم والتكوين المهني، منها 82124 مقعداً للتكوين المهني، و591591 مقعداً للتكوين الحضوري و 2490 مقعداً للتكوين عن بعد. ومن بين هذه المقاعد يوفر القطاع أيضًا 14.316 مقعدًا جديدا للتكوين لربات البيوت، و 12.813 مقعدا للدروس المسائية و 3.670 مقعدا للتكوين في المناطق الريفية، بالإضافة إلى 495 مقعدا آخر في إطار برنامج محو الأمية والتكوين المهني.

ويجدر تسليط الضوء على البعد الاستراتيجي للنهج التفاعلي واللامركزي الذي يتبعه القطاع في تطوير الشراكات الاقتصادية، لا سيما وأنه طرف فاعل مشارك بشكل كامل في إعادة تصميم برامج التكوين وأطر المهارات بما يتناسب مع الاحتياجات المختلفة لكل شريك، ويساهم في تعزيز وتنمية رأس المال البشري والتكيف مع الأولويات والتحديات الراهنة[1].

اتسم العام الدراسي 2023-2024 في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بسلسلة من المبادرات الطموحة التي تهدف إلى تعزيز جودة التعليم والبحث فقد تم افتتاح مجموعة من الدورات التعليمية المهنية، بما في ذلك 84 دورة ماجستير مهني و 4 دورات تعليمية في مجالات مثل تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي والحوسبة الكمية وفي الوقت نفسه، تم إطلاق 89 دورة هندسية لتلبية احتياجات السوق من المهارات المتخصصة والتعزيز الاستقلالية المالية لمؤسسات التعليم العالي، تم إنشاء 114 شركة فرعية مستقلة ذات صفة مؤسسية مما يتيح تنمية مواردها الخاصة بالإضافة إلى ذلك، تم افتتاح مؤسستين جديدتين هما المدرسة العليا لتكنولوجيا النانو والمدرسة العليا للنظم المستقلة لتلبية احتياجات السوق الناشئة. تم إطلاق حملة توظيف استثنائية لملء 8000 وظيفة في الميزانية لحاملي شهادات الماجستير والدكتوراه غير الأجراء، مما يساعد على تحسين مستويات التأطير وإدماج الخريجين الباحثين عن عمل.

بالإضافة إلى ذلك، تم إيلاء اهتمام خاص بالتحديث الرقمي لقطاع التعليم العالي، فقد تم وضع المخطط الرئيسي الرقمي، الذي يتضمن عدة محاور استراتيجية ومنصات رقمية لتحسين حوكمة الجامعات وتسهيل الوصول إلى الموارد التعليمية. كما تم توقيع عقود بحثية في إطار البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مع التركيز بشكل خاص على تحلية مياه البحر، أخيرا، سجلت الجامعة الجزائرية تميزا على المستوى الدولي، حيث احتلت المرتبة الأولى على مستوى المغرب العربي والثانية على مستوى إفريقيا في تصنيف

[1] - المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي والبيئي، التقرير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2023، الجزائر، ماي 2024، ص 50.

الجامعات الناشـــئة في طبعة 2023 من مجلة التايمز للتعليم العالي، مما يؤكد الاعتراف المتزايد بالمؤسسات الأكاديمية للجزائر على الساحة العالمية.

وكانت نتائج نمو التعليم من ســـنة 2019 إلى غاية 2023 مبينة كالتالي في منحنى بياني.

الشكل رقم (2-4): نتائج التعليم خلال سنوات من 2019-2023

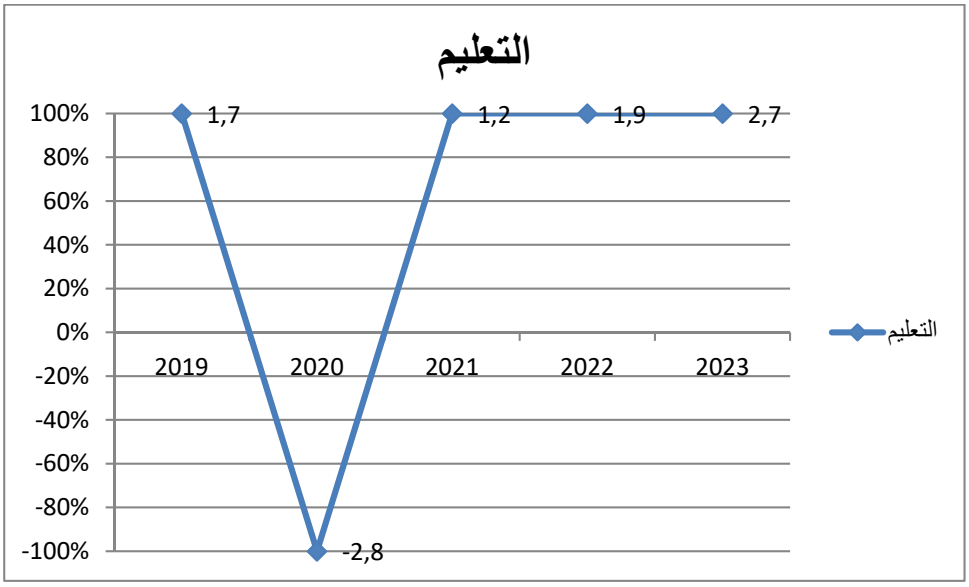

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023، ص: 77.

عرف هذا المجال نجاحا وذلك بتقدم ملحوظ في بعض الجوانب خاصـــة التعليم العالي والتكوين المهني.

5- الصحة:

تم تكريس التزام قوي بصحة السكان ورفاههم فبالإضافة إلى صدور قانون الصحة لسنة 2018 والذي يهدف بشكل أساسي إلى ضمان الوقاية والحماية والحفاظ على صحة الأفراد وتعافيهم من خلال توفير المساواة في الحصول على الرعاية وضمان مجانية واستمرارية المصلحة العمومية للصحة والأمن الصحي 38، تم نشر برامج صحية وطنية متعددة لتلبية الاحتياجات المحددة لكل فئة من السكان وكنتيجة لذلك، تحسنت الحالة الصحية للسكان بشكل كبير إذ يُظهر متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وهو مؤشر شامل للطول العمري ومعدلات الوفيات في جميع الأعمار، تحسنًا بصفة عامة، حيث ارتفع من 57.4 في سنة 1980 إلى 77.2 في سنة 2022، مما يسمح للجزائر أن تصنف ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة[1].

1- تعزيز الإطار المؤسساتي لقطاع الصحة:

- **إنشـــاء الوكالة الوطنية للأمن الصـــحي:** استجابة للمتطلبات الصحية والدينية الجديدة وخاصة تلك المتعلقة بجائحة كوفيد - 19، تم إنشاء الوكالة الوطنية للأمن الصحي (ANSS)، والتي تم إلحاقها برئاسة الجمهورية تعد هذه الوكالة مؤسسة الرقابة الاستراتيجية، ومسؤولة بشكل خاص عن المراقبة والتوجيه والتنبيه في مجال الأمن الصحي، بالإضافة إلى

[1] - المرسوم الرئاسي 158-20 الصادر بتاريخ 13 جوان 2020، المتعلق بالأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 14 جوان 2020.

وضع الاستراتيجية الوطنية للأمن الصحي وتنفيذها، مع ضمان تنسيق البرامج الوطنية للوقاية من تهديدات ومخاطر الأزمات الصحية ومكافحتها[1].

- إنشاء المرصد الصحي الوطني: في إطار تنفيذ أحكام القانون الجديد رقم 18-11 المؤرخ في 2 جويلية 2018 المتعلق بالصحة (المادة (11). تم إنشاء المرصد الوطني للصحة بإشراف وزير الصحة تتولى هذه الهيئة بشكل خاص (1) تقديم المشورة والتوصيات بشأن جميع المسائل المتعلقة بمجالات الصحة (ب) المساهمة، بالتشاور والتنسيق مع المؤسسة المسؤولة عن الأمن الصحي، في إعداد عناصر السياسة الوطنية للصحة وتحديد الأولويات الصحية[2].

- إنشاء فرق صحية متنقلة في بعض المؤسسات العمومية: ومن أجل ضمان المساواة في التغطية الصحية عبر مختلف مناطق البلاد، تم إنشاء فرق صحية متنقلة لدى بعض المؤسسات العمومية للصحة في ولايات الجنوب والهضاب العليا وبعض البلديات المعزولة في شمال البلاد المادة (2) وعليه الفريق الصحي المتنقل متعدد التخصصات يتكون من 2 إلى 3 أطباء في المسحة العمومية وطبيب نفسي ومسعفان وقابلة وبذلك يهدف هذا النظام إلى تعزيز إمكانية الحصول على الرعاية الصحية للسكان المتشردين و أو الرحل المتواجدين في تلك الولايات، وذلك من خلال تقديم الاستشارات والعلاج والفحص، ومتابعة تنفيذ برامج التعليم، وتقديم الفحوصات قبل الولادة وبعدها للحد من الأمراض والوفيات بين الأطفال والأمهات، ومراقبة التغذية وانتشار الوباء بين السكان المادة (4).

2- تعزيز خدمات القطاع الصحي:

تشير مؤشرات الخدمات الرعاية الصحية بين سنتي 2019-2022 إلى تعزيز ملحوظ في التغطية الصحية من حيث الهياكل ومستخدمي هذا القطاع، والشكل التالي يوضح إحصائيات حول عدد الأطباء المتخصصين من سنة 2019 إلى 2022.

[1]- المرسوم الرئاسي رقم 156-20 بتاريخ 21 شوال 1441 الموافق ل 30 جوان 2020 المتعلق بالأمانة العامة للحكومة الجريدة الرسمية رقم 35 تاريخ 14 جوان - 2020.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 22401 بتاريخ 26 ربيع الثاني 1444 الموافق 21 نوفمبر 2022 الذي يحدد التكوين وتنظيم وتشغيل المرصد الوطني للصحة. الجريدة الرسمية رقم 70 بتاريخ 24 نوفمبر - 2022

الشكل (2-5): عدد الأطباء المتخصصين بين سنتي 2019 و2022

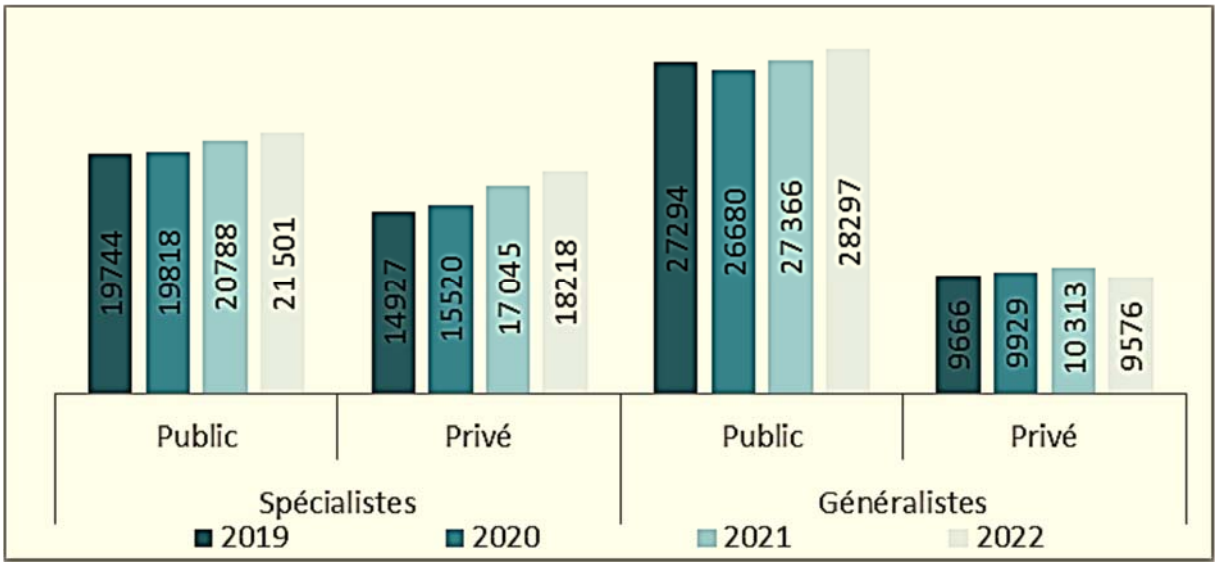

المصدر: تقرير التنمية الاجتماعية والبشرية 2019-2023، ص 34.

3- مكافحة الأمراض غير المتنقلة:

تتمثل في[1]:

أ المخطط الاســـتراتيجي الوطني المتعدد القطاعات لمكافحة عوامل خطر الأمراض غير المتنقلة (2022-2030)

تم إطلاق حملة إســـتراتيجية وطنية جديدة متعددة القطاعات لمكافحة عوامل الخمار (2022-2030). تحديثا للحملة الســـابقة للفترة 2015-2019 و الغاية من هذه الحملة هو تطوير عمل منســـق ومتعدد مشـــترك بين القطاعات لمكافحة عوامل الخطر ومحدداتها، وتعزيز الوقاية من الأمراض المعدية، بناء على أربعة محاور رئيســـية : أولا تعزيز التغذية الصـــحية) ثانيا (ممارســـة الرياضـــة تعزيز النشـــاط البدني) ثالثا (مكافحة التدخين) ورابعا (تعزيز إطار التنسيق بين القطاعات).

ب اللجنة الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المتنقلة ومكافحتها

تم تنصـــيب اللجنة الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية ومكافحة الأمراض غير المتنقلة كهيئة دائمة للاســـتشـــارة والتشـــاور والتنســـيق والمتابعة وكذا تقييم الشـــاملة الخطة الوطنية الإســـتراتيجية المتعددة القطاعات . تتولى هذه اللجنة مهام تشـمل تعزيز السـياسـات العمومية لمكافحة عوامل الخطر. إرســـاء وتحديث آليات التنفيذ الخطة الوطنية، وجمع وتقديم التقارير الواردة عن القطاعات ونشـــاطات اللجان الولائية، واقتراحا لتدابير الطبية والفنية والقانونية والإدارية المتعلقة بالوقاية ومكافحة الأمراض غير المنتقلة. ومن أجل ضمان التسلية الشاملة عبر التراب الوطني، يتم إنشـــاء لجان ولاية للوقاية ومكافحة الأمراض غير المتنقلة في كل

[1] - المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي والبيئي، التنمية الاجتماعية والبشرية أهم الإنجازات والرهانات 2019-2023، الجزائر، ماي 2024، ص34.

ولاية، ويترأسها الولاة أو ممثليهم إذ تتولى اللجنة الولائية توجيه وتنسيق ومتابعة وتقييم جميع القطة الوقاية ومكافحة الأمراض غير المتنقل على المستوى الولائي، بالإضافة إلى تقديم توصيات لهذا الشبان.

ج اللجنة الوطنية للوقاية من السرطان ومكافحته

– تم تنصيب لجنة وطنية للوقاية من مرض السرطان ومكافحته تحت إشراف رئيس الجمهورية. وتعد هذه اللجنة بمثابة الية للإنذار المبكر والتشاور في هذا المجال، وتتولى على وجه الخصوص:

– اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من مرض السرطان ومكافحته ومتابعته وتقييمه.

– السهر على تنسيق ومراقبة أنشسلة الخطة الوطنية لرعاية مرضى السرطان فضلا عن تقييمها.

– تعزيز التدابير الوقائية ضد مختلف أنواع السرطان، ولاسيما الكشف المبكر عنها، بالتنسيق مع مختلف القطاعات ذات الصلة، من خلال ضمان متابعتها،

– اقتراح إرساء آليات البقالة العملية، تحسبا لنقص الأدوية والأجهزة الملبية اللازمة لعلاج السرطان.

– الشروع في إنشاء أنظمة الكشف والإنذار المبكر لجمع المعلومات المتعلقة بتطور المرض وانتشاره، وكذلك الآليات المخصصة لمكافحته، مع تشجيع وتفعيل البحث العلمي في مجال السرطان.

– إطلاق أنشطة الإعلام والتوعية، وتحفيز التواصل الاجتماعي، بالتنسيق مع المجتمع المدني.

ت بيانات إحصائية حول الأمراض غير المنتقلة

أصبحت الأمراض غير المعدية أو المزمنة، الناتجة عن مجموعة من العوامل الوراثية والسلوكية مثل قلة النشاط والنظام الغذائي غير متوازن منتشرة بشكل متزايد في الجزائر . ووفقا للمعهد الوطني الصحة العمومية ، فإن هذه الأمراض مسؤولة عن حوالي 257 من الوفيات في البلد ، تمثل أمراض القلب والأوعية الدموية ما يعادل (22) (والأورام (13) % (وأمراض الجهاز التنفسي 6) % (والعدد الصماء 4.5**%**).

وسنتعرض عدد المرضى المصابين بأمراض مزمنة، الذين يستفيدون من تغطية الضمان الاجتماعي ارتفاعا مستمرا، وسنوضح إحصائيات عدد المضى المصابين بأمراض مزمنة.

الجدول (2-4): عدد المرضى المزمنين حاملي بطاقة شيفا (2021-السداسي الأول من سنة 2023):

	2021	2022	الثلاثي الأول 2023
عدد المرضى المصابين بأمراض مزمنة الذين يحملون بطاقة الشفاء	4701182	4955404	5120276
عدد المرضى المصابين بأمراض مزمنة الذين يحملون بطاقة الشفاء المستخدمة مرة واحدة على الأقل في السنة	4282962	4565321	4678630

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

بيانات حول المؤمن عليهم حاملي بطاقة شيفا (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير الأجراء).

تعد النساء وكبار السن الفئة الأكثر تضررا من الأمراض المزمنة، فقد بلغت نسبة النساء 59% من المرضى، حسب الفئة العمرية، فإن 50.7% من الأمراض المزمنة في النصف الأول من سنة 2023 كانت أعمارهم 60 عاما وأكثر أو أكثر، 53.9% منهم تراوح أعمارهم بين 40 و59 عاما.

عرف هذا المجال نجاح جزئي يمكن تصنيفه على أنه نجاح تدريجي لكنه غير مكتمل.

6- البيئة والاستدامة:

تتعلق الإجراءات التي تنفذها الدولة أساسا بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وحماية النظم الإيكولوجية، ومكافحة جميع أشكال التلوث والإزعاج، ومكافحة التصحر والتغيرات المناخية، فضلا عن التسيير المتكامل للنفايات وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والدائري تستجيب هذه الرؤية أيضًا لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17) التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 لتوجيه التعاون الدولي نحو التنمية المستدامة.

وتلتزم الجزائر التزاماً كاملاً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة . وقد تم رصد 12 عدد من النتائج المشجعة التي تحققت بالفعل في بعض المجالات على مدى السنوات الثلاث الماضية[1]، تم الانتهاء من وضع أكثر من 20 مشروع نص قانوني أو صياغتها أو إنضاجها أو نشرها أو اعتمادها . وهذا يدل على الالتزام بتعزيز الإطار القانوني لحماية البيئة، كما تم بالفعل وضع الصيغة النهائية لـ 15 نصا قانونيا ونشرها، بما في ذلك قانون واحد ومرسوم تنفيذي واحد وأمر وزاري واحد واثني عشر أمرا محددا.

[1] - التقرير الوطني التطوعي، التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، 2019.

ومن بين هذه النصـــوص التنظيمية، يعتبر مشـــروع القانون القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في ســـياق التنمية المســـتدامة معلما هاما يتلاءم مع التحديات الحالية والمســـتقبلية للحفاظ على نظامنا البيئي الطبيعي.

وبالرغم من الجهود المعتبرة التي تبذلها الجزائر نلخصـــها في إحصـــائية على شـــكل جدول كالتالي:

الجدول (2-5): البيئة في الجزائر خلال الفترة (2019-2023)

	الوحدة	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الحرائق	العدد	2278	3493	1631	1607	1052
المساحة الإجمالية	الهكتار	22535	46035	100101	27685	41594
الغابات المزروعة	الهكتار	8466	8675	11546	6797	2606
المتوسط السنوي للتساقط	ملم	322.2	253.2	244.3	218.8	230.1
معدل الحصول على خدمات الصرف الصحي	%	92.45	92.45	92.45	92.45	92.12

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات التقرير

عرف هذا المجال نجاح جزئي وهذا في المرحلة الانتقالية بين التأسيس النظري والتطبيقي العملي للذكاء الاقتصادي البيئي.

7- إنشاء نظام بيئي لريادة الأعمال

إن تطوير بيئة مواتية ومتينة مخصـصـــة لإنشـاء ودعم الشـركات الناشـئة التي تعتبر القوة الدافعة للتحول إلى اقتصاد المعرفة.

أ- إعادة وكالات دعم ريادة الأعمال: تم وضع الوكالات الوطنية الثلاثات، بما في ذلك الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 57. والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحت وصـــاية وزارة اقتصـــاد المعرفة والمؤســـســـات الناشـــئة والمصغرة، بهدف تأطير ومرافقة أصحاب المشاريع.

ب- دعم ريادة الأعمال وريادة الأعمال الذاتية: تم وضـــع إطار تنظيمي مناســـب، مما يوفر بيئة عمل مرنة يفضل تنصيب لجنة وطنية لمنح العلامة المشاريع ، التي تجمع بين المهارات المتعددة القطاعات وتسـمح علامات مؤسـسـة ناشـئة" أو "مشـروع المبتكر" أو "حاضـنة أعمال" لأصحاب المشاريع بالاستفادة من الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية . فضلا عن التسهيلات الإدارية والقانونية.

وقد تم تعزيز هذه العملية من خلال إنشاء صندوق وطني لتمويل المؤسسات الناشئة، وهو محفز للنظام البيني لريادة الأعمال وتتمثل في مهمته تطوير النظام البيئي للابتكار في الجزائر. كما تم اســتحداثه بهدف تعزيز تســيير هياكل الدعم المؤســســات الناشــئة، وكأداة

للسلطات العمومية لتنفيذ السياسة الوطنية الترقية وتسيير هياكل الدعم المؤسسات الناشئة، لاسيما الحاضنات الأعمال والمسرعات وتطوير الابتكار.

تم إنشاء منصة إلكترونية مخصصة للشركات الناشئة، مما يسمح بالوصول. إلى المعلومات المتعلقة بالشركات الناشئة وحاضنات الأعمال والمشاريع المبتكرة، بالإضافة إلى منظومة الابتكار في جانفي 2023 تم تسجيل أكثر من 5000 شركة ناشئة من بينها 1100 شركة تحمل علامة الشركة نشطة"، وارتفع عدد الحاضنات من 14 إلى 60 بين سنتي 2020 و 2023 [1].

ج- تطوير المقاولة الذاتية: تم تحديد إطار تنظيمي. تنظيمي جديد لرواد الأعمال بموجب القانون 22-23 الصادر في 18 ديسمبر 2022 23. مما يسهل ممارسة الأنشطة الاقتصادية الجديدة يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد والشروط المطبقة. على ممارسة هذا النشاط للمساهمة في تنظيم هذه الأنشطة الاقتصادية الجديدة، وخاصة في مجال الرقمنة، وتعزيز روح المبادرة، تم إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي . وهي مسؤولة عن إنشاء وإدارة السجل الوطني للمقاولين الذاتيين من خلال منصة تسجيل الكترونية مخصصة للحصول على بطاقة المقاول الذاتي تم تسجيل ما يقرب من 42000 طلب على هذه المنصة.

د- دعم المقاولة الطلابية: يتم بذل الكثير من الجهود في الوسط الجامعي الزيادة عدد الحاضنات حاسة من خلال إنشاء بيئة داعمة لهذا الغرض داخل الجامعات، باعتبارها البيئة الأكثر ملاءمة وقد أنشأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي آلية جديدة تسمى "شهادة - شركة ناشئة أو الشهادة - براءة اختراع 10 بهدف مساعدة وتوجيه خريجي مؤسسات التعليم العالي الذين حولوا مشاريعهم الابتكارية إلى شركات ناشئة. ويمكن للطالب المشاركين في هذه المبادرة الاستفادة من الخدمات التي توفرها الخدمات المشتركة للبحث، لا سيما الحاضنات والمنصات التكنولوجية والمختبرات التقنية، من خلال المنصة الرقمية المسماة "ابتكار".

من حيث الإحصائيات في سبتمبر 2023 تم تسجيل أكثر من 8600 مشروع، من بينها 2800 طلب المشاريع مبتكرة تم تقديمها إلى الوزارة المعنية بالشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة وتحت المصادقة على 295 مشروعا مبتكرا حتى الآن، والعملية جارية حتى نهاية سنة 2023 بالإضافة إلى ذلك، تم. تسجيل 894 طلب براءة اختراع لدى المعهد الوطني الملكية الصناعي.

عرف هذا المجال نجاح جزئيا أي نجاحا في التأسيس والبيئة مع خاصية التطوير في المخرجات والأثر الاقتصادي.

[1] - المجلس الاقتصادي الوطني والاجتماعي والبيئي، التنمية الاجتماعية والبشرية أهم الإنجازات والرهانات 2019-2023، الجزائر، ماي 2024، ص50.

المبحث الثالث: مقومات ومعيقات الذكاء الاقتصادي

تعالي المنظمات الجزائرية من عدم توفر أنظمة الحماية بالقدر الكافي بسبب فقدها العنصر المعلومة واليات معالجتها وبالتالي عدم قدرتها على استغلالها في الوقت المناسب، وعجزها عن مراقبة التطورات الاقتصادية ومواكبتها، فهي بذلك تفتقد إلى سيولة المعلومات التي تمكنها من البحث والتطوير والمعاد مختلف القرارات اللازمة، وبالتالي فإن أغلب المنظمات الجزائرية تفتقر إلى أنظمة النقطة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي

ومن خلال هذا البحث متطرق إلى تحمل هذه الصعوبات التي تقف في طريق الذكاء الاقتصادي والأهداف المراد تحقيقها ومختلف الأساليب من أجل تحقيق التقدم في هذا المجال.

المطلب الأول معوقات الذكاء الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنقوم بذكر بعض المعوقات التي تحول دون فعالية نظام الذكاء الاقتصادي في العراقي سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الدولة ككل.

أولا: ضعف التناسق بين المنظمة و المحيط العلمي

بعد ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده العالم العربي بصفة عامة. والحرائر بصفة خاصة من أهم معوقات التنمية والتقدم في مجال الذكاء الاقتصادي، ويتمثل هذا الضعف في ما يلي:[1]

- غياب التحسيس: فبعض المنقبات واللقاءات التي نظمت توصلت إلى توصيات بقيت بدون متابعة.
- غياب المحيط الجامعي: ففي أغلب الملتقيات واللقاءات تلاحظ أنه قليلا ما يدعى المحيط الجامعي والبحث العلمي مع العلم أن مشاركتهم في حد مهمة من أجل إعطاء قاعدة علمية المعالجة الموضوع.
- غياب الاهتمام من طرف المحيط الأكاديمي مع نقص البحوث العلمية التي تدرس تطور المفهوم في هذا المحال في كل الجامعات والمدارس العليا ومعاهد التعليم العالي ما هذا جامعة التكوين المتواصل التي تضمن تكوين في الذكاء الاقتصادي.
- فتور العلاقة بين المنظمات الجزائرية و الجامعة.
- عدم قدرة مراكز البحث على نقل نتائج أحالها بفعالية.
- ضعف وعدم كفاية التعريفات المقدمة للذكاء الاقتصادي والتي تبين عدم القدرة على وضع وتطوير الذكاء الاقتصادي بفعل غياب سياسة حول الموضوع.
- اليقظة التكنولوجية المنتشرة حاليا في المنظمات الجزائرية في غير منظمة في إطار اجراءات محددة وأهداف دقيقة.

[1] -Mustapha Bouroubi, op.cit, p 34

إضافة إلى هذه المعوقات فقد بين التقرير الصادر بالخصوص النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية أن هناك خمسة عوامل معيقة الإقامة نظام الذكاء الاقتصادي و هي:[1]

- العوامل الوسائلية والفنية.
- العوامل الخاصة بالسياسات العامة.
- العوامل المرتبطة بنظام الحاكمية في أجهزة الدولة والمؤسسات.
- العوامل الثقافية.
- العوامل المرتبطة بالموارد البشرية.

ثانيا: نقص المعلومات على مختلف المستويات

تعاني المنظمات الجزائرية من عدة صعوبات، ومنها ما يتعلق بنقص المعلومات اللازمة والمفيدة في الحاد القرارات وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه وتوضح ذلك فيما يلي:[2]

- **نقص المعلومات المتعلقة بسوق العمل**: حيث سجل عباب أرقام أو إحصائيات أو معطيات عن سوق العمل في الجزائر بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عن طالبي العمل من حيث الشهادة، السن، الجنس...
- **نقص المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار**: فمن الطبيعي أن بني أي شخص قراره الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر إمكانيات وفرص الاستثمار، وغياب مثل هذه المعطيات بودي لا محالة إلى اضمحلال الفكر الاستثماري.
- **نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني)**: حيث يفتقر صاحب المشروع أو المنظمة إلى معلومات ضرورية لاتحاد قرار الاستثمار، وتذكر على سبيل المثال تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية الامتيازات القانونية حجم العرض في سوق العمل ونوعيته المنافسين الحالين المحليين والأجانب المنافسين المحتملين....
- **نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي):** بشكل غياب مثل هذه المعلومات خطرا بهذه وجود المنظمات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فنقض المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول.
- **نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية**: حيث تجد أصحاب المنظمات الجزائرية صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها، وشروط الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية، كما تفتقر المنظمات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة إلى هيئات متخصصة في دراسة السوق وسلوك المستهلك.

[1] - تير رضا، مرجع سابق، ص 13 عن :المرجع الأصلي BELATAF M « Emergence de milieux innovateurs dans une économie en transition à l'économie de marché : méthodologie , facteurs et élément d'analyse » colloque : la mondialisation, l'ajustement structurel et le développement à la lumière de l'oeuvre et la pensée de Fayçal Yachir, Sétif 15-16 mai

[2] - رحيم حسين ودريس يحي، مرجع سابق، ص ص 577-578.

- **عدم وجود هيئات متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها**: متوفر البيانات في شكلها الحام قد بشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المنظمات الجزائرية وخاصة الصغيرة منها عادة لا تمكنهم من فهم واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل ونشر هذه البيانات.

من خلال ما سبق مستنتج أن الوضعية المعلوماتية في الجزائر ضعيفة وباعتبار المعلومة هي المصدر الرئيسي الذي يرتكز عليه الذكاء الاقتصادي فإن غيابها أو نقصها يؤدي إلى ضعف نجاعة الذكاء الاقتصادي، إذ لا يكفي إنشاء نظام وطني للمعلومات وإنما الأهم هو فعالية هذا النظام في مساعدة المؤسسات ومدى مواكبته للتطورات من أجل القدرة على المنافسة.

المطلب الثاني: الأهداف المرجوة في مجال الذكاء الاقتصادي

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على الأهداف إلى تسعى الدولة والمؤسسة الجزائرية إلى تحقيقها في مجال الذكاء الاقتصادي وإلى أي مدى تطمح في تطوير هذا النظام وتفعيله و التحكم في مختلف آلياته لضمان التواجد على المستوى المحلي والعالمي.

أولا: الأهداف على مستوى المؤسسات

المؤسسة الجزائرية كغيرها من المؤسسات تسعى إلى التنافسية العالمية عن طريق نظام الذكاء الاقتصادي فبالرغم من أنها مازالت متاجرة في هذا المجال، إلا أن لها أهدافا تسعى إلى تحقيقها فيه من أجل الوصول إلى مسعاها، ففي مجال الذكاء الاقتصادي تهدف إلى:

- تفعيل نظام المعلومات.
- إلغاء حواجز مرور المعلومة.
- بث ثقافة تبادل المعلومات والذكاء الاقتصادي داخل المؤسسة.
- تخفيض مستويات الهيكل التنظيمي من أجل تسريع الاتصال.
- تفعيل نظام النقطة الاستراتيجية وتحقيق الحماية و التأثير.

هذه أهداف عامة تسعى أي مؤسسة إلى تحقيقها، ولكن وكما قلنا سابقا أن مجمل مؤسساتنا هي صغيرة ومتوسطة تابعة للدولة، وليست مؤسسات كبيرة تستر دانها و تتحكم في مصيرها، وإنها أيضا في مجال الذكاء الاقتصادي هي تحت وصاية الجهات العمومية، لهذا فإن الأهداف الأساسية والكبيرة في هذا الحال هي الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها سواء على مستوى مؤسساتها أو على المستوى الكلي.

ثانيا: الأهداف على مستوى الدولة

إن استراتيجية الدولة تهدف إلى التحقيق أربع أهداف رئيسية في هذا المجال:[1]

- بث ثقافة الذكاء الاقتصادي في الجزائر، والتي تطمح إلى تطوير السلوكيات الفردية والجماعية للأعوان الاقتصادية العمومية والخاصة من خلال رؤية جماعية.
- خلق علاقة بين القطاع العام والخاص.
- تطوير المفهوم الجديد للعلاقات معتمدة على الثقة المبادلة والتي تعتبر ضرورية لانطلاقة الصناعة الوطنية.
- ترقية التطوير وضمان حماية الإرث التكنولوجي والصناعي الوطني عن طريق آليات بقطة فعالة قادرة على مواجهة رهانات الفتاح السوق المحلي.

إضافة إلى[2]:

- معرفة وفهم الإشكاليات المتعلقة بالعولمة ومجتمع المعلومات والتحكم في طرق التحليل الجيو سياسي والجيو اقتصادي المساعدة على اتحاد القرارات في المؤسسات العامة والخاصة.

[1] -Mohamed Faouzi Boucheloukh. Op.cit p 23.

[2] - تير رضا، مرجع سابق، ص ص 18-20

- التحكم في حلقة الاستعلام.
- التعرف والتعبير عن احتياجات المؤسسة في محال المعلومات.
- قامة وتنشيط وقيادة نظام جمع واستغلال ونشر المعلومات وفق سلم التحاد القرارات.
- إقامة نظام تخرين واستثمار المعارف المتوصل إليها.
- التعرف والتحكم في الرهانات والمخاطر المتعلقة بالمعلومات.
- تجديد وتنفيذ السياسة الأمنية داخل المؤسسة.
- إقامة وقيادة حلية الإدارة الأزمات.

المطلب الثالث: مقومات التقدم في مجال الذكاء الاقتصادي

حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن من أهم المقومات المعتمد عليها في تحقيق التقدم والتي تعتبر كمقومات للذكاء الاقتصادي ما يلي[1]:

- **دعم الشفافية والنشر**: حيث يجب على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية، ومن واجب هذه الهيئات نشر المعلومات بصفة هادفة تشجع التعاون بين المنظمات والقضاء على حالات حجب المعلومات، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين.
- **تطوير البرامج البيداغوجية:** فمن واجب الجامعات ومنظمات التعليم العالي والتكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وفقا لما يتطلبه محيط المنظمات، والهدف من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقيمها واستخدامها أحسن استخدام ويكون ذلك باستغلال كافة فرض التعاون المتاحة بين الجامعات ومراكز التكوين.
- **تفعيل دور الغرف التجارية والمصالح الاقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية**: حيث خور هذه الفئات على كميات هامة من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والجماعة إلا أنه حب التحديد استراتيجية التنسيق نشاط هذه المبينات ودعم الخلاقة على المستوى الوطني والعالمي.
- تفعيل دور شبكات البنوك والمؤسسات المالية الدولية بالنظر لشبكة الوكالات التي أمورها. فهي تساعد بالتكفل باحتياجات الجمهور المتعددة وتقييم الخدمات المختلفة ونساء قواعد وسود سادات هائلة يمكن استخدامها في تحديد الاستراتيجيات التسويقية، كما أن لها القدرة على تمويل مشاريع الذكاء الاقتصادي والشراكة فيها ودعمها ماديا، الأمر الذي يسهل دخول أسواق جديدة.
- **تفعيل دور المصالح الاقتصادية للدولة**: تتمثل المهمة الأساسية للمصباح الإحصائية الجمالية والمالية والتجارية للدولة في القيام حملات إعلامية التميز بالجدية والاستمرارية تجاه مستخدمي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن كل من الأساتذة والباحثين والصحيين مطالبين في إعداد مثل هذه النشاطات وإيصالها إلى جمهور الطلبة المتمدرسين والممارسين،

[1] - تير رضا، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-15.

إلا أن الأمر المهم هو تكوين أفراد هذه المصالح في مجال الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة وأنظمة المعلومات، واستخدام الكفاءات في كافة مراحل إدارة الشؤون العامة.

هذه خلف المقومات التي تستطيع من خلالها الجزائر تحقيق الأهداف التي تسعى لبلوغها في مجال الذكاء الاقتصادي، هذا لا يكون إلا بالعمل الجاد الذي أسامه زرع ثقافة التعبير في نفوس الجمال وتدريبهم على عقلها والتماشي معها، نظرا لكون البيئة الاقتصادية تتميز بالتغيير وعدم التأكد.

خلاصة الفصل:

توصـــلنا من خلال دراســـتنا لواقع الذكاء الاقتصـــادي في الجزائر وهذا يكمن في المعطيات والتحولات الاقتصـادية الجديدة التي طرأت على منظمات الأعمال الجزائرية التي وجدت نفســها محبرة على القيام بقفزة نوعية لاســيما في ظل الاقتصـــاد الحالي المبني على المعرفة، والذي أصـــبح ضـــرورة حتمية حتمية التطوير أداء المنظمات وفاعليتها وتحقيق اســـتدامتها، والذي تعتبر المعلومة فيه مورد اســـتراتيجي وبجدارة، فحتى يمكن للمنظمة أن تبدع تنتج وتسوق فهي بحاجة إلى معلومات أكيدة كاملة، وذات قيمة، لأن الفرق بين منظمات الأعمال اليوم هو قدرتها على إدماج الأحداث الخارجية والتصـــدي لها، وقدرتها على تحليل الإشارات القادمة من محيط المنظمة.

كما اعتبرت التجارب الدولية الرائدة في الذكاء الاقتصـــادي في منظمات الأعمال الحديثة كأسلوب، ومنهج عمل يتيح للمنظمة حالة التيقظ التام والمستمر واستشعار ما يجري حولها، إذ يعد الذكاء الاقتصـــادي ومن أهم واحدث الأنظمة التي تضـــمن للمنظمات تحســـين أدائها وتحقيق الاستدامة، ونفس الشـيء بالنسـبة للحكومات والدول على اعتبار أن المعلومة والمعرفة من أهم الموارد الاقتصادية في وقتنا الراهن.

خاتمة

في ظل التحولات البيئية العميقة والمتسارعة التي أصبحت تشهدها المؤسسات في الوقت الراهن، مع التطور المتنامي للتكنولوجيا وانفتاح الأسواق بشكل غير مسبوق، تُواجه المؤسسات تحديات متزايدة تتعلق بكمية المعلومات الهائلة التي تفيض من محيطها الداخلي والخارجي. هذه المعلومات تشهد تشعباً وتجدداً سريعاً، مما يجعل المهمة الأساسية تكمن ليس فقط في الحصول على المعلومة، بل في القدرة على الوصول إليها بسرعة فائقة قبل المنافسين. إضافة إلى ذلك، يتزايد الاهتمام اليوم بكيفية هيكلة هذه المعلومات وتصنيفها وتحليلها بشكل علمي يساعد على معرفة الفرص والتهديدات المحيطة. وبهذه الطريقة، تصبح تلك المعلومات أداة جوهرية لدعم اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

بناءً على هذه التحولات، تبرز الحاجة الملحة لدى المؤسسات لإيجاد آليات متقدمة تسمح بمراقبة محيطها بدقة وكفاءة، ومتابعة كل التغيرات الحاصلة بفاعلية، مع ضمان الحصول على المعلومات ذات الجودة العالية والسرعة المطلوبة للتمكن من استباق الأحداث وحماية مستقبلها في بيئة تنافسية متزايدة التعقيد.

ومن بين الحلول الأكثر فعالية في هذا السياق هو اعتماد الذكاء الاقتصادي كأداة استراتيجية رئيسية. يتمثل دور الذكاء الاقتصادي في الرصد المتواصل للمحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة بهدف الكشف عن التغيرات المتلاحقة وفهم مداها وتأثيرها. كما يسهم هذا النظام في تعزيز قدرة المؤسسة على حماية أصولها وممتلكاتها من التهديدات الخارجية، فضلاً عن اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على تحليل دقيق للمعلومات المتاحة. بهذه الطريقة، يصبح الذكاء الاقتصادي ركيزة أساسية لتعزيز جاهزية المؤسسة وقدرتها على التكيف مع التحولات السريعة في عالم الأعمال الحديث.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: الذكاء الاقتصادي هو مصطلح حديث النشأة:

هذه الفرضية خاطئة بدليل أن فكرة الذكاء الاقتصادي نشأت مع ظهور التجارة وتطورت مع ظهور اقتصاد السوق، وقد أوضح (F.Braudel) أن المنافسات ازدادت قوة بالمدن التجارية منذ القرن 15 وامتدت إلى القرن 18.

الفرضية الثانية: تجربة الجزائر في مجال تطبيق الذكاء الاقتصادي عرف إخفاقات في العديد من المجالات، هذه الفرضية خاطئة بدليل أن مجال الصحة عرف تطورا في مجال الذكاء الاقتصادي، ضف إلى ذلك مجال التعليم أيضا عرف تطورا في تطبيق الذكاء الاقتصادي.

2- نتائج الدراسة:

- من الجهود التي قامت بها الجزائر في مجال الذكاء الاقتصادي هو استحداث مديرية للذكاء الاقتصادي، إضافة إلى ترتيب اتفاقيات بين الوزارة ومجموعة من المؤسسات الناشئة

بهدف مساعدتها على التزويد بخلايا الرصد التي من شأنها أن تسمح لها بجمع المعلومات الاقتصادية بشكل أفضل؛

- المعلومة لها دور مهم وإستراتيجي ومهما كان حجمها والتي تبرز أهميتها نتيجة التغيرات السريعة، التي فرضت على الاقتصاد المعرفي، وكذا تنوع مصادرها، مجالاتها، ووسائل الحصول عليها؛

- للذكاء الاقتصادي سيرورة متواصلة بدءا من جمع المعلومات، فنشرها للأعوان الذين يقومون بمعالجتها، ثم تحليلها والمصادقة عليها، وهذه الأخيرة تعتبر من الأهداف الأساسية للذكاء؛

- قامت الدولة الجزائرية بعدة دورات تكوينية في مجال الذكاء الاقتصادي لإطارات المؤسسات والطلاب الجامعيين.

- في ظل الأزمات الأخيرة أصبح لزاما على المسير الجزائري تعلم أساليب الذكاء الاقتصادي من أجل القدرة على التحكم في تسيير المؤسسة، ومواجهة الأضرار التي يمكن أن تصيبها؛

3- التوصيات والاقتراحات:

تأسيسا على ما سبق تقديمه من نتائج لهذه الدراسة، فقد ارتأينا تقديم عديد التوصيات نذكر أهمها:

- الاهتمام بمختلف أنواع المعلومة باعتبارها من الموارد ذات الأهمية لضمان ونجاح واستمرارية المؤسسة في عصر العولمة والمعارف؛

- يجب على المؤسسات الاقتصادية ضرورة تطوير قدرات الاستماع لديها من خلال تحسين قدراتها في الجمع والمعالجة، التحليل نشر المعلومة وهذا عن طريق نظام معلومات أكثر تكاملا؛

- نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي الذي يطمح إلى توليف السلوكات الفردية والجماعية للفاعلين الاقتصاديين، ضمن رؤية جماعية ومتعددة التخصصات والمستويات؛

- تشكيل هيئة مركزية للاستخبارات الاقتصادية والذكاء الاقتصادي لمتابعة الورشات الكبرى للاقتصاد على أن تضم مصالح رئاسة الجمهورية؛

- تشكيل خلايا مصغرة للذكاء الاقتصادي بكل قطاع عمل وزاري لمتابعة وتيرة الاقتصاد الإقليمي؛

4- آفاق الدراسة:

- دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة؛
- دور الجامعة في دعم المؤسسات الاقتصادية بالذكاء الاقتصادي؛
- دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المقاولاتية والرفع من مردوديتها.

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب باللغة العربية:

- جمعة صـــالح النجار فايز: نظم المعلومات الإدارية MIS، دار حامد للنشـــر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2007.
- سعد غالب ياسين: **أساسيات نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج، ط1، عمان، الأردن، 2012.
- سعيد غالب ياسين نظام المعلومات الإدارية دار اليازوري للنشر عمان الأردن 1996.
- عبد الرزاق الســـالمي علاء: **نظم إدارة العمليات**، منشـــورات المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2003.
- عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي: **الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال**، 2008.
- فارس البياتي: **الذكاء الاقتصادي علم القرارات الاقتصادية الذكية**، مطبعة حرب العقول، لندن، 2024.
- كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي، **الاقتصاد المعرفي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015.
- محمد الكردي منال، جلال إبراهيم العبد: م**قدمة في نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية والتطبيقات**، دار الجامعة الجددية، الإسكندرية، 2003.
- محمد مرســـي نبيل: **التقنيات الحديثة للمعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الإســـكندرية، مصر، 2005.
- محمد مصطفى عمران: **الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2003.
- نبيل مهدي الجنابي، محمد نعمة محمد الزبيدي: **الذكاء الاقتصاد مدخل الحديث للاقتصاد المعرفي**، جامعة القادسية، 2017.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ- أطروحات الدكتوراه:

– بتغة صونية: **الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

– حميدوش أمحمد: **الذكاء الاقتصادي "فهمه، وإنشاؤه، وتأصيله، واستعماله"**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

– طباخي سناء: **الذكاء الاقتصادي**، مدرسة الدكتوراه للاقتصاد التطبيقي وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008.

– محمد رقامي: **أثر اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على تحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014-2015.

– محمد نعمة محمد الزبيدي: **الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وإمكانيته في تنمية الاقتصاد العراقي**، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، العراق، 2017.

– مغمولي نسرين: **دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

– نحاسية رتيبة: **أهمية اليقظة التنافسية في تحسين عملية اتخاذ القرار المؤسسة دراسة حالة مؤسسة Ooredoo الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.

ب- رسائل الماجستير:

– بوخريصة خديجة: **اليقظة الإستراتيجية ودورها في تنافسية المنظمة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة تكرير السكر رام مستغانم**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2014-2015.

– الخروصي سالم بن عبد الله بن محمد: **أثر نظم المعلومات الإدارية في تطوير الأداء في المديريات والدوائر العامة بولاية صحار في سلطنة عمان –دراسة حالة-**، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة العامة، جامعة آل البيت، عمان، 2003.

– علاوي نصيرة: **اليقظة الإستراتيجية كعامل للتغير في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة موبيليس**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

– فيلالي أسماء: **الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية –الواقع والمجهودات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

– قمان أنيسة: **محاولة بناء خلية لليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014.

ج- مذكرات الماستر:

– زرقان مولود: **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة أنو فرع ولاية مستغانم**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018.

– غربي سماح، غريبي مروة: **دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-**، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017-2018.

3- المقالات العلمية:

– أحمد توفيق بورحلي، صراح بن لحرش: **واقع اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في القطاع البنكي الجزائري: حالة ولاية قسنطينة**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، ع01، الجزائر، 2014.

– حمداني محمد: **أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2012.

– سعيد كروم، الترصد الإستراتيجي وسيلة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، 2013.

– طريق مسعودة: **علاقة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتحول الرقمي**، مجلة المدبر، المجلد 09، العدد 01، 2022.

– معروف جيلالي: **الذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، قسم المالية الدولية، المملكة العربية السعودية، 2016.

– هند محمد هاني: **استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ لمستقبل نمو الاقتصاد المصري**، مجلة الدراسات المستقبلية، جامعة أسيوط، العدد 2، 2016.

– هواري معراج، ناصر دادي عدون: **اليقظة التكنولوجيةى كعامل للإبداع في المنظمة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، عدد خاص.

4- الملتقيات والمحاضرات:

- جباري سعاد: **محاضرات الذكاء الاقتصادي** ، جامعة أبي بكر القائد تلمسان.
- سـهام عبد الكريم: المؤتمر العالمي السـنوي الحادي عشـر، **ذكاء الأعمال واقتصـاد المعرفة**، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي: المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصـادية، **الذكاء الاقتصـادي في خدمة منظمة الأعمال**، كلية العلوم الاقتصـادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2005.

5- المراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 22401 بتاريخ 26 ربيع الثاني 1444 الموافق 21 نوفمبر 2022 الذي يحدد التكوين وتنظيم وتشـغيل المرصـد الوطني للصـحة. الجريدة الرسـمية رقم 70 بتاريخ 24 نوفمبر - 2022
- المرسـوم الرئاسـي 158-20 الصـادر بتاريخ 13 جوان 2020، المتعلق بالأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 14 جوان 2020.
- المرسـوم الرئاسـي رقم 156-20 بتاريخ 21 شـوال 1441 الموافق ل 30 جوان 2020 المتعلق بالأمانة العامة للحكومة الجريدة الرسمية رقم 35 تاريخ 14 جوان - 2020.

6- التقارير:

- التقرير الوطني التطوعي، التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، 2019.
- المجلس الاقتصـــادي الوطني والاجتماعي والبيئي، التقرير الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2023، الجزائر، ماي 2024.
- المجلس الاقتصـــادي الوطني والاجتماعي والبيئي، التنمية الاجتماعية والبشـــرية أهم الإنجازات والرهانات 2019-2023، الجزائر، ماي 2024.
- المجلس الاقتصـــادي الوطني والاجتماعي والبيئي، لجنة الحوكمة المالية والســـياســـات الاقتصـادية، تقرير حول تطوير أنظمة العقار الفلاحي لاسـيما الأراضـي الصـحراوية ودعم الزراعات الإستراتيجية والصناعات الغذائية، مارس 2024.

7- الكتب باللغة الأجنبية:

- BELATAF M « Emergence de milieux innovateurs dans une économie en transition à l'économie de marché : méthodologie , facteurs et élément d'analyse » colloque : la mondialisation, l'ajustement structurel et le développement à la lumière de l'oeuvre et la pensée de Fayçal Yachir, Sétif 15-16 mai.
- Bolanleoladejo et alt, "**knowledge management in economic intelligence with reasoning on temporal attributes"**, Artificial intelligence (CS.AL) vsst, 2009.
- Davis. Jack " Thekent- Debate of 1949 studies in intelligence 1991
- Guide des bonnes pratiques en matière d'intelligence économique, Service de Coordination a l'Intelligence Economique (SCIE), Février 2009voir :c.asselin.free.fr
- MERAD-BOUDIA Mohamed Djamil , " Intelligence Economique & Systemes D'information", Mémoire de Magister, Option Management, Faculte des Sciences Economiques et de Gestion, UNIVERSITE ABOU BEKR BELKAID LEMCEN, Algérie, 2008-2009
- Picard.D,**la veille social:prévoir et gérer la conflictualité industrielle,** édition vuibert, Paris, 1991
- SorinBriciu , Florin Mihai. "Towards a new approach of economic intelligence process : basic concept , nalyze methods and informational tools" , Theoretical and applied economic December 2012